جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأطراف المؤثرة في الصراع الليبي بعد 2011

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبين:

-بوطيب طه زين العابدين

-غربي السعيد

إشراف الدكتور:

- خالد بقاص

أعضاء لجنة المناقشة

- أ. عبادي خير الدين ..... رئيسا
- د. بقاص خالد ..... مشرفا ومقررا
- أ. لويشي هشام ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

إهـــــداء

إلى والديَّ الذين منحاني

من العناية ما أعجز عن ردّه ..

والدي عمار و أمي دزيرية، شفاهما الله.

إلى زوجتي التي شدّ الله بها أزري فكانت نعم السند ،

إلى إخوتي وأخواتي جميعا ..

إلى براعمي الغالية : فردوس ، فداء ، رائد و تميم

إلى كل أصحابي وأصدقائي وزملائي وإلى كل من أحب ..

السعيد بن عمار غربي

إهـــــداء

إلى روح والدي الذي لا ينزال طيفه يعطيني القوة على المسير

إلى والدتي التي منحتني

من العناية ما أعجز عن ردّه .. حفظها الله

إلى كل عائلتي الكريمة ، إلى كل أخوتي وأخواتي ،

إلى عمي العزيز وأهله جميعا

إلى جميع عائلتي الكبيرة ..

إلى كل أصحابي وأصدقائي وزملائي

بوطيب طه زين العابدين

شكر وتقدير

الحمد لله الجليل ثناؤه، الجزيل عطاؤه، أحمده على ما أسبغ من النعمة وأظهر من المنّة وأسبل من السّتر.

نحمده ربي على ما منحنا من جهد، وأعاننا ويسَّر لنا لإتمام هذا البحث، وإقرارا منا بالفضل نخط بمداد العرفان والتقدير جزيل الشُّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الكريم: الدكتور/ بقاص خالد حفظه الله. على تفضُّله بالإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عنا كل خير، ورزقه الإخلاص، ونفع بعلمه الطلاب والباحثين.

كما يسرّنا أن نتقدم بوافر الشُّكر. مقدماً. إلى السَّادة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة الموقَّرة؛ لتفضُّلهم بقبول مناقشة هذه المذكّرة، نسأل الله أن ينفعنا بتوجيهاتهم القيّمة التي من شأنها أن تزيد البحث تنقيحًا وإثراءً.

وكذلك نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة سلمى ف على مساعدتنا في تصميم هذا العمل وتنقيح شكله و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا البحث راجين من المولى جل ثناؤه أن يجزي الجميع عنا خير الجزاء.

مقدمـة

مقـدمـــة

إن من أهم المواضيع المثيرة للجدل في مطلع القرن الواحد والعشرون هو عملية الإنتقال الديمقراطي التي تعيشها بعض البلدان العربية بطرق شتى، فمِن حادثة حرق البوعزيزي التونسي نفسه أواخر سنة 2010 إلى اليوم وكثير من الدول العربية تشهد أطوارا متسارعة للصراع حول السلطة تارة وللثورة تارة وللإتفاق السياسي بين مكونات بعض الدول تارة أخرى .

والصراع الحاصل في ليبيا منذ 2011 هو أحد أشكال هذا الإنتقال الديمقراطي والذي بدأ سلميا لكن سرعان ما دخل دائرة العنف المسلح بين الأطراف المتنازعة على السلطة في آخر حكم العقيد معمر القذافي وبعد مماته . لهذا كان البحث في هذا الموضوع الحديث يغري الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لفهم ما يجري بالضبط ومحاولة الخروج باستنتاجات تفيد مستقبل هذا المجال .

وانطلاقا مما سبق فقد حاولنا معالجة موضوع الأطراف المتنازعة والمؤثرة في الساحة الليبية بعد 2011 إلى ثلاثة فصول ، تطرقنا في الفصل الأول إلى التحولات السياسية في ليبيا بين إرث الماضي وتحديات ما بعد الإنتقال الديمقراطي سنة 2011 والذي ناقشناه في مبحثين الأول الأوضاع السياسية في ليبيا خلال فترة 1969-2011والمبحث الثاني بعنوان أبرز ملامح المشهد الليبي بعد سقوط نظام القذافي .

أما في الفصل الثاني والمعنون بـ: ليبيا بين تحديات الوضع الداخلي ورهانات الأطراف الإقليمية والدولية فقد تحدثنا في مبحثه الأول عن واقع البيئة السياسية الداخلية في ليبيا أما في المبحث الثاني فقد درسنا أهم الأطراف الإقليمية المؤثرة في الصراع الليبي أما المبحث الثالث فقد عرَّج على الأطراف الدولية وتأثيرها في الواقع الليبي.

وفي الفصل الثالث والأخير والذي أسميناه بالإنتخابات الليبية القادمة بين التسويات السياسية والمخاوف المستقبلية والذي قسمناه إلى مبحثين يتحدث الأول حول التسويات السياسية وفرص التوافق أما المبحث الثاني فيتطرق إلى الإنتخابات القادمة بين الفرص والتهديدات .

الإطار المفهومي
والنظري والمنهجي

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولا : الإطار المنهجي

1- المشكلة البحثية

تعتبر التجربة الليبيبة من التجارب المتعثرة في عملية الإنتقال الديمقراطي والتي لم تبدأ بعد رسميا بسبب التنازع الحاصل حول السلطة بطريقة عنيفة وهذا راجع للعدد الهائل من قطع السلاح المتوفرة لدى عامة الناس وبسبب التدخلات الخارجية ودعم كل طرف خارجي لطرف أو عدة أطراف في الداخل ، ووفقا لما تقدم تطرح الدراسة الإشكالية التالية :

ما أسباب الصراع في ليبيا بعد 2011، وما أبرز الأطراف المؤثرة فيه ؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم أسباب الصراع في ليبيا بعد 2011؟
- ماهي الأطراف الداخلية والخارجية المؤثرة في الصراع الليبي بعد 2011؟
- هل يمكن أن تكون انتخابات سنة 2022 فرصة للتسوية السياسية في ليبيا ؟

2-مجالات الدراسة

أ- المجال الزماني : ويبدأ من سنة 2011 وهي سنة خروج الشعب الليبي في مظاهرات ضد حكم العقيد معمر القذافي إلى سنة 2022 وهي سنة كتابة هذه المذكرة ، مع سرد الوقائع والحاصلة في فترة معمر القذافي والتي كان لها الأثر الكبير في الصراع الحاصل الآن وهي فترة 1969 – 2011 وقد أدرجناها في الفصل الأول من الدراسة .

ب- المجال المكاني : وينحصر في دولة ليبيا الواقعة في شمال إفريقيا وتعتبر احدى دول المغرب العربي.

ج – المجال الموضوعي :وتعالج الدراسة مفاهيم الأطراف الإقليمية والدولية والأطراف الداخلية والصراع الحاصل في ليبيا بعد 2011 وتربط بينها جميعا بشكل يكونون فيه كلا موضوعيا واحدا.

3-الفروض العلمية

1- يزداد تقارب الأطراف اللبيبية كلما قلّت حجم التدخلات الخارجية في الصراع الداخلي .

2- دعم الجماعات المختلفة بالسلاح الخارجي من أسباب فشل أي إتفاق إقليمي حول ليبيا .

3- التوافق حول أهمية الإنتخابات العامة القادمة هو أحد خطوات التقدم نحو تسوية شاملة في ليبيا .

4- الأهمية العلمية والعملية

أ- الأهمية العلمية : تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال تطبيق نظرية اللعب ، وهي نظرية تدرس الموضوع الليبي كأنه ملعب يتنافس فيه الأطراف الإقليمية والدولية لتسجل الأهداف وهي المكاسب المادية هنا سواء بافتكاك حصصهم في النفط الليبي أو المشاريع الإستثمارية المختلفة . ويحاول كل منافس الإطاحة بالآخر خاصة وأن الصراع الليبي اتسم بالعنف منذ الوهلة الأولى .

ب- الأهمية العملية :وتتمثل في محاولة فهم أسباب الصراع الليبي والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة فيه بعد 2011 وصولا إلى التسويات السياسية في لقائي الصخيرات وبرلين ولإعطاء أهم التوقعات الممكنة الحصول مستقبلا .

5- المناهج المستخدمة

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، وهو منهج يتضمن بحثا معمقافي وحدة معينة وذلكبجمع المعلومات والبيانات المستفيضة عن الوضع القائم لهذه الوحدةوتاريخها وحاضرها وأهم الأحداث الجارية ، ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات. يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة .

وستسعى الدراسة إلى البحث في عملية الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وهي وحدة من الوحدات التي تشكل حالة تغيير النظام السياسي والتي انطلقت من تونس أواخر سنة 2010 ، حيث ستبحث الأطراف المؤثرة في الصراع الليبي حاليا ومدى تفاهمها وتضاربها في مستقبل ليبيا، وقدرة كل طرف على فرض رأيه ومنطقه السياسي والعسكري والدعم الذي يوفره لأحد الأطراف في الداخل الليبي .

ثانيا : الإطار المفهومي

1- تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة :

ليبيا :أو دولة ليبيا ، هي دولة عربية تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقا والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب. وتبلغ مساحتها ما يقرب من 1.8 مليون كيلومتر مربع (700.000 ميل مربع)، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا، وتحتل الرقم 17 كأكبر بلدان العالم مساحةً. وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم.

عاصمة ليبيا هي طرابلس والتي تعد أيضا أكبر مدن البلاد. تقع في غرب ليبيا ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد الذي يتخطى ستة ملايين نسمة. أما ثاني أكبر مدينة فهي بنغازي، وتقع في شرق ليبيا بعدد سكان يصل إلى 700.000 نسمة.

سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام 2009، بعد السيشيل، وغينيا الاستوائية والغابون. وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة وتعدادها السكاني المنخفض. وليبيا عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط وكوميسا .[1]

الأطراف الإقليمية المؤثرة في الصراع الليبي:ويقصد بها الدول المحيطة بليبيا والمؤثرة في الصراع الليبي ، والتي تتدخل بصفة مباشرة سواء برعاية الحوار المباشر أو بالتقاء الأطراف المتنازعة على السلطة أو الممثلة للمجتمع الليبي أو بدعم طرف من الأطرافالداخلية والمقصود بها هنا : الدول العربية ونخص بالذكر منها الجزائر ومصر وتونس والمغرب منفردة وفي إطار مجتمع كالجامعة العربية والدول الإفريقية سواء مجتمعة تحت مظلة الإتحاد الإفريقي أو متفرقة كجنوب إفريقيا وبوركينافاسو ونيجيريا ..

[1] موسوعة ويكيبيديا ، " ليبيا"، **www.ar.wikipedia.org/wiki/(2022/5/2)**

الأطراف الدولية المؤثرة في الصراع الليبي:وهي الدول البعيدة جغرافيا عن ليبيا ولكن تأثيرها في الصراع واضح كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وتركيا وروسيا والصين ، ويظهر جليا تأثير هذه الدول في ضغطها على المنظمات الدولية والإقليمية كمجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وتوجيهها بما يتوافق مع مصالحها السياسية والإقتصادية .

الصراع الليبي بعد 2011 :وهو ما يحدث من تجاذبات سياسية وحرب أهلية بين أبناء ليبيا بعد الإطاحة بالزعيم السابق معمر القذافي وعدم قدرتهم على الإجتماع حول نقاط مشتركة لتسيير بلادهم نحو عملية الإنتقال الديمقراطي الآمنة .

2-الأدبيات السابقة

أ- الأدبيات العربية :عند بحثنا في مراجع هذا الموضوع المستجد ، وجدنا أن أقرب بحث ما نشرته دورية مدارات سياسية في عدد ديسمبر 2017 بعنوان إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدوليةوغياب توافق القوى الداخلية 2016 – 2011 من تقديم الأستاذين : الدكتور أحمد الزروق الرشيد والأستاذ عبد الكريم مسعود أديش، وهما من قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد،جامعة بن غازي ليبيا. وقد عرّجا على الموضوع من جميع جوانبه بدء بمعالجة الموضوع في مجلس الأمن الدولي إلى الأطراف الدولية المتدخلة في الصراع الليبي وصولا إلى التداعيات الأمنية والسياسية والإقتصادية على الشعب الليبي وعلى دول الجوار .

وناقش الباحث السنوسي بسيكري الموضوع الليبي في كتابه المنشور بمركز الجزيرة للدراسات والذي عنونه بـ " أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية المسارات ، العثرات ، المآلات" والذي ضمّنه تدافع الأطراف الداخلية حول السلطة ولم يركز بصفة خاصة على الأطراف الخارجية وتضادها في منظورها للأزمة .

وتطرق الباحث محمد السبيطلي في بحثه الموسوم بـ الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية الصادر عن مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية العدد 25 بتاريخ جويلية 2017 إلى الأطراف الدولية والإقليمية ، وركز على دول الجوار وخاصة الدور الجزائري الذي كان نائيا بنفسه عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، غير أن ما وقع من تجاذبات في الملف الليبي أجبر الجزائر على التحرك سريعا لإرجاع الفرقاء إلى طاولة الحوار ، والتحذير من

الجماعات الإرهابية التي تهدد استقرار المنطقة كلها . فكانت هذه الدراسة مركزة على الوساطات الدولية والإقليمية ، وبعيدة نوعا ما عن استغلال الأراضي الليبية في الصراع الدولي والإقليمي.

غير أن موضوع مذكرتنا يمتاز عمًا ذكر سابقا من دراسات بأنه يعالج الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في المشهد الليبي ، ودوافع كل طرف ومصالحه في ليبيا والمنطقة ، وبيان تأثير كل طرف خارجي على آخر في الداخل ودعمه بشتى الطرق ، إضافة إلى التطرق للأطراف الداخلية وتنوعها وتحالفاتها .

وهذا ما يدفعنا لبيان التحالفات الدولية والإقليمية وتأثيرها في الصراع الليبي ، وإلى محاولات الإتفاق والتنازل من بعض الأطراف الداخلية وتعنت البعض الآخر لتبقى الأزمة الليبية مفتوحة على الإحتمالات .

ثالثا : الإطار النظري

نظريتان يمكننا تفسير ما يحدث على الساحة الليبيبة بعد سقوط النظام السياسي السابق سنة 2011 هما :

1- نظرية اللعب :تستخدم نظرية المباراة في دراسة المسائل الاسترجاعية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي، من أجل تحقيق المكاسب، وتجنب الخسائر .

فنظرية اللعب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية علمية، فهي إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين، ويكون في حوزة كل لاعب وتحت تصرفه قدر من الموارد التي تعيّن قواعد اللعبة وكيفية استخدامها.

وتفترض نظرية اللعب وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم التي يعملون من أجلها، والذين يتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون معه، وخططهم واستراتجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة لمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في اعتبارها كذلك مصالح الآخرين . فالفاعل السياسي (سواء كان حزبا، أو تكتلا، أو دولة) باستخدامه نظرية اللعب، فإنما يتصور الفاعل الآخر الذي ينافسه أو يتصارع معه على مجال ما، على أنه فاعل عاقل وذكي يمتلك من الأساليب والإمكانات ما يمتلكه هو، واللاعب يستخدم كل الوسائل الممكنة (المتاحة) ويسعى لتوظيفها، فهو يستخدم الحيلة، وإخفاء الحقيقة والتمويه، والتحالف، وغير ذلك من الأساليب، ما يتصور اللاعب أن غيره (الطرف الآخر) يستخدم الوسائل نفسها من أجل الفوز بالهدف محل التنازع

أنواع اللعب: أ- اللعبة الصفرية: وتعني كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني، وتعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة ويفتقر الطرفان إلى الاتصال فيما بينهما، فلا تفاوض ولا مساومة، وكل طرف يشعر بغياب المصلحة المشتركة

ب- اللعبة غير الصفرية: حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تعارضا مطلقا، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر. وتلعب المساومة والتنازلات المتبادلة دورا مهما، ومحصلة اللعب لا

[2]

تساوي صفرا واللعبة تضم جانب المنافسة والتعاون معا.

[2] صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث القانوني**(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2003)، ص 167

ويعتبر الصراع الليبي والأطراف المؤثرة فيه نوعا من اللعبة غير الصفرية والتي تصل أحيانا إلى المساومة عبر الحوارات واللقاءات الثنائية والجماعية، كما حصل في مؤتمر برلين للوصول إلى اتفاق يضمن الهدوء والمضي نحو انتخابات ديمقراطية تفرز سلطة جديدة تقود ليبيا إلى بر الأمان.

2-نظرية الحاجة Needs Theory:والتي تسمى أيضا بالإتجاه التنموي الهيكلي وقد ربطت بين التنمية والصراع وتحديدا في دول العالم الثالث حيث ساحة الصراع المتفجرة والمستمرة دون توقف خاصة مع بروز نظام ما بعد الحرب الباردة، واعتبرت أن الموارد سبب ونتيجة للصراع الممتد، إذ أن تناقصها وسوء توزيعها إضافة إلى النمو غير المتوازن وزيادة السكان مع شح البيئة والفجوة التكنولوجية، هي أسباب رئيسية لعدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، كما أن هناك منظومة قيمية تنكر الإعتراف بالفرد في أمنه ومعتقداته ومنجزاته...، مما يخلق شعورا دائمابالظلم وعدم المساواة تترسخ على المدى الطويل في شكل استضعاف هيكلي، إضافة إلى وجودخليط من جماعات الهوية المتصارعة والتركيبات المؤسسية الهشة في دول العالم الثالث، كل هذايخلق جماعة هوية دولية ممتدة دوليا ذات اتصال وثيق بالتدخل الخارجي.وهناك نوعان من المشكلات التي تسود العالم الثالث هما مشكلة التخلف والعنف الدائم،واستنادا إليهما تلعب الموارد دورا محوريا في تلك البلدان من خلال إدارة ممتدة للصراع وتنميةهيكلية.

وقد لفت كثير من علماء السياسة إلى أهمية إشباع الحاجات الأساسية كمخرج للصراع الدائم أمثال" يوهان غالتونغ" و"كيلمان" و"بيرتون" و"ميتشل" و"كوهين" و"إدوارد عازار" وغيرهم [3] .

وتعد الحالة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي أقرب ما تكون لساحة صراع مستمرة، وهو ما ستحاول هذه الدراسة فهمه من خلال إسقاط هذه المقولات النظرية على تفاصيل مباحث ومطالب هذه الفصول، سعيا لفهم بعض جوانب عدم الاستقرار السياسي والأمني والمؤسسي في هذا البلد الغني بالموارد والامكانيات .

[3] بقاص خالد ، **الصراع الدولي على النفط في أفريقيا بعد الحرب الباردة ، السودان – دراسة حالة –** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية (الجزائر : معهد العلوم السياسية بجامعة الجزائر3)، ص 17

الفصل الأول

التحولات السياسية في ليبيا بين إرث الماضي وتحديات ما بعد الإنتقال الديمقراطي سنة 2011

ونعالجه في مبحثين :

- **المبحث الأول:الأوضاع السياسية في ليبيا خلال فترة1969–2011**
- **المبحث الثاني:أبرز ملامح المشهد الليبي بعد سقوط نظام القذافي**

تمهيـــــــــــد

في عام 1969، أطاح انقلاب عسكري بالملك إدريس الأول، لتبدأ فترة من التغيير الإجتماعي الجذري. أبرز قادة الانقلاب معمر القذافي، كان قادراً في نهاية المطاف على تركيز السلطة بين يديه بشكل كامل أثناء ما عرفت (بالثورة الثقافية الليبية)، ليظل في السلطة حتى اندلا ع الحرب الأهلية الليبية أو ماعرفت باسم ثورة 17 فبراير عام 2011، حيث تم دُعِمَ الثوار من قبل حلف شمال الاطلسي. كما أصبحت ممراً رئيسيّاً لما يعرف بالهجرة غير الشرعية عن طريق شبكات الإتجار بالبشر التي تستغل اللاجئين الفارين من الحروب في أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا وهو ما دفع بالإتحاد الأوروربي بالقيام بعمليات بحريّة قرب السواحل الليبية للحد منها.

تتصارع على الأقل جهتان رئيسيتان على حكم ليبيا، ففيما اعتبر مجلس النواب والحكومة المؤقتة التابعة له دوليا كجهة وحكومة شرعية في البلاد، لكن ليس لديه سلطة على العاصمة والمناطق المحيطة بها، عوضاً عن ذلك يجتمع في طبرق في أقصى شرق البلاد. وفي الوقت نفسه، زَعَم المؤتمر الوطني العام الجديد استمرار وجوده القانوني كمُكمّل المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته والذي جرى حله بعد انتخابات يونيو 2014 ولكنه عاود الإنعقاد من قبل أقلية من أعضائه. وظل هذا الوضع حتى توقيع إتفاق سياسي عُرف باسم اتفاق الصخيرات في المغرب. أعلنت المحكمة العليا في طرابلس والمؤتمر الوطني العام أن مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق (غير دستوري) وكذلك الحكومة المؤقتة المنبثقة عنه في نوفمبر 2014، ولكن الحكومة المعترف بها دوليا رفضت الحكم الذي أعلن أنه تم تحت التهديد بالعنف. تم توقيع إتفاقية لتشكيل حكومة مؤقتة موحدة في 17 ديسمبر 2015. وبموجب شروط الإتفاق، فإن مجلس الرئاسة مكون من تسعة أعضاء فيما الحكومة المؤقتة والتي أطلق عليها اسم حكومة الوفاق الوطني، تشكل من 17 وزيراً، بهدف إجراء إنتخابات جديدة في غضون سنتين. في 5 أبريل 2016 وصل أعضاء الحكومة الجديدة إلى طرابلس. لكن ظل الخلاف قائمًا بخصوص بعض بنود الإتفاق ليظل الإنقسام السياسي والمؤسساتي في البلاد بحكومتين.[4]

[4] موسوعة ويكيبيديا ، "ليبيا"، **مرجع سابق**

المبحث الأول : الأوضاع السياسية في ليبيا خلال فترة 1969–2011

المطلب الأول : الأزمة الليبية النشأة والتطور

إن من أهم أسباب قيام ونشوب الثورات في المقام الأول هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام وهذا ما أشار إليه أرسطو في كتابه السياسة، ومن هذا المنظور فأن انفجار الثورة ليس إلا نتيجة حتمية لهذه الأسباب وما يترتب عليها.

لقد أثبتت التحولات السياسية المتنامية في الوطن العربي بأن من أهم أسبابها هو الظلم الواقع على الشعوب وعقود القهر والسخط المتتالية والتمادي في الظلم الاجتماعي وتزايد الفقر واستئثار طبقة محددة بخيرات البلاد، ناهيك عن نظام الحكم العبودي الذي يفرض الخوف الدائم على شعبه وهيمنة الاستبداد المتعمد على الأجهزة الأمنية، والفشل في قيام دولة وطنية مرتكزة على المواطنة، حيث أكدت طبيعة الثورات التي حدثت في الوطن العربي أنها كانت قائمة على ما عرف (بمثلث الاستبداد)، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد السياسي والاستبداد الاجتماعي.

كان معمر القذافي هو قائد الثورة الليبية ضد الملك إدريس السنوسي، حيث كان القذافي زعيم حركة الضباط الأحرار الوحدويين التي كان هدفها تحرير ليبيا فيما عرف بثورة الفاتح، هذه الثورة نجحت في الإطاحة بحكم السنوسي في شهر أيلول، أي قبيل شهر واحد من نجاح الشعب الليبي في ثورته ضد القذافي الذي حرره من حكم الملك محمد إدريس السنوسي، لكن بعد 42 عاما وهي مدة حكم معمر القذافي، بعد أعوام من حكم القذافي، والتي كان الليبي ين يحلمون ببلد غني تحكمه العدالة والمساواة والديمقراطية ويسوده الت آخي، باعت أحلامهم بخيبة أمل اكبر بعد تردي الأوضاع كافة وكان لا مفر للشعب الليبي من أن يترجم هذه الخيبة والإحباط إلى ثورة جديدة.[5]

قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسلة احتجاجات بدأت في 15 كانون الثاني 2011، حيث بدأت المظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليد وعدة مدن ليبية أخرى احتجاجا على الفساد العام والمتفاقم والاستيلاء على المساكن التي بنتها الحكومة. بالتزامن مع نجاح الثورة التونسية والمصرية توهجت حدة المظاهرات الشعبية حيث كانت شراراتها في 14 شباط في مدينة بنغازي، البيضاء، طرابلس وامتدت في أغلب المدن الليبية.

[5] الحسين الشيخ العلوي ،" الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي"، (21/12/2020) www.studies.aljazeera.net/ar/article/4872

تغير نظام الحكم في ليبيا بعد إعلان قيام سلطة الشعب في عام 1977 إلى نظام معقد وغير منطقي،حيث وضع أسسه معمر القذافي، ويعتبر المؤتمر الشعبي العام أعلى سلطة تشريعية في الدولة، و الذي يوازي عمل مجلس الوزراء ، ويقوم بتشريع القوانين وغيرها من التشريعات، والذي يتكون من ممثلين عن عامة الشعب.[6]

كانت فترة حكم القذافي أطول فترة حكم غير ملكي في تاريخ العالم أجمع، ويعتبر الأطول حكما في تاريخ ليبيا منذ أن أصبحت ولاية عثمانية عام 1551م.

[6] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدبيش ،" **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا : تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية** " ، مدارات سياسية (ديسمبر 2017)، ص 20

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية والإجتماعية و الإقتصادية في ليبيا خلال حكم معمر القذافي

تعتبر ليبيا ملتقى الحضارات على مر التاريخ، وهذا بفضل عدة مميزات امتازت بها جعلت منها مركز وملتقى بين المغرب العربي وإفريقيا، وكذا بين مشرق الوطن العربي ومغربه، وقد شهدت ليبيا بعد الاستقلال حكما ملكيا لم يدم طويلا إذ قوض أوصاله انقلاب مبكر بقيادة العقيد معمر القذافي ، ولذلك فقد أردنا أن نبدأ تاريخ ليبيا من بعد الاستقلال وخصوصا منذ تولي القذافي لزمام الأمور وهذا في الأول من سبتمبر 1969 حيث قام "الضباط الأحرار" بزعامة القذافي بالإطاحة بالملك إدريس السنوسي وشكلوا مجلسا لقيادة الثورة.[7]

وفي ديسمبر بدأت أولى أفكار ومشاريع القذافي وتوجهه القومي تظهر ، وهذا من خلال مشروع وحدة بين ليبيا والسودان ومصر من نفس السنة، وفي 1973 احتلت ليبيا شريط أوزو الحدودي شمال تشاد ، والذي يظهر النزعة التسلطية التحررية للدكتاتورية الليبية الجديدة واستمر هذا الاحتلال إلى عام 1994 ، وفي أفريل 1973 أعلن القذافي بداية "ثورة ثقافية" في ليبيا وتخلي بعدها بعام تقريبا عن أي مهام سياسية وإدارية ليصبح " القائد العام للثورة الذي أعطاه الجميع الولاء طوعا أو كراهية التدخل سنة 1976 ويصدر ما يعرف "بالكتاب الأخضر" والذي يطرح "نظرية عالمية ثالثة" ترفض الماركسية والرأسمالية وهو ما يعبر بحق عن فلسفة القذافي الممزوجة بالنزعة القبلية مع جنون العظمى .وفي مارس 1977 ولدت "الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى" التي يتولى فيها الشعب"السلطة مباشرة".

وتم إنشاء "المؤتمر الشعبي العام" والذي يعتبر بمثابة البرلمان و"اللجنة الشعبية العامة" المكلفة بتنفيذ تعليمات المؤتمر العام والتي تعتبر في حد ذاتها هي الحكومة ما يعني أن نظام القذافي لم يوجد له تصنيفا في مجال الأنظمة السياسية نظرا لهاته التصنيفات والهياكل الجديدة في الدولة .وفي هاته المرحلة عرفت العلاقات الليبية توترا مع دول الجوار وكذا العالم والتي منها ما حدث في افريل 1984 تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بعد مواجهات دامية أمام سفارة ليبيا في لندن. ، وبعدها تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس في سبتمبر 1985 بعد قيام طرابلس بطرد قرابة 30 ألفعامل تونسي لتستمر القطيعة إلى نهاية 1987 بعد ذلك توترت العلاقات بين ليبيا والغرب بعد أحداث مطاري روما وفيينا ففي فيفري 1986 قامت واشنطن بقطع العلاقات الاقتصادية مع ليبيا ثم تلته غارات أمريكية على مقار القذافي في طرابلس وبنغازي في افريل1986.

[7] أحمد سعيد نوفل، "الأزمة الليبية إلى أين ؟" **مجلة دراسات الشرق الأوسط**،ع13 (آذار مارس 2017)، ص13

وفي مارس1992 قامت الأمم المتحدة بفرض حظر جوي وعسكري على ليبيا ثم تلته عقوبات اقتصادية بعد عام واحد. وفي سنة 2003 رفعت العقوبات الأخيرة بعد اتفاق على دفع تعويضات لأسر ضحايا لوكيربي، وقد نجح القذافي في مارس 2001في فرض مشروع إنشاء الاتحاد الإفريقي في قمة سرت.

وقد بدأت العلاقات الليبية الغربية تأخذ منحى ايجابي بالمفهوم الغربي وهذا ما حدث في ديسمبر 2003 حيث تخلّتفكرة تطوير أسلحة الدمار الشامل وفي ماي 2006 إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع واشنطن وشطب ليبيا من اللائحة الأميركية للدول المتهمة بدعم الارهاب.

أما سنة 2007 فقد تخلى القذافي عن حقوق أطفال أبرياء كانوا عرضة لنقل فيروس الإيدز لهم ظلما وجورا ليقوم القذافي بكل سهولة بالإفراج عن ثماني ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني متهمين بنقل فيروس الإيدز إلى أطفال ليبيين بعد سجنهم ثماني سنوات ، ومنذ ذلك الحين بدأت العلاقات الغربية تعود تدريجيا وهذا في ظل تقديم القذافي المزيد من التنازلات لصالح هاته الدول ففي سبتمبر 2008 زارت وزيرة خارجية الأميركية كوندوليزا رايسطرابلس

أما في نوفمبر من نفس السنة فقام القذافي بأول زيارة له إلى موسكو منذ 1985 وهذا في إطار رفع العقوبات على ليبيا ورضوخها للأمر الواقع والقبول بشروط الدول الغربية وفيسنة 2009 قام العقيد القذافي بزيارة تاريخية إلى ايطاليا بعد توقيع اتفاقية تحل الخلافات من عهد الاستعمار بين البلدين .

حيث تصاعدت وتيرة الاحتجاجات ضد النظام السياسي بشكل غير مسبوق، وعمت كل أرجاء ليبيا ، وتحولت الاحتجاجات السلمية في ليبيا إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، على عدة جبهات ما بين الشرق والغرب، كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة، أبرزها الفساد في كافة المناحي وعدم العدالة في توزيع الثروات وحالة التخلف الذي تعيش فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، كما أن غياب المعارضة الحقيقية بفعل إحكام القذافي قبضته على ليبيا وهذا من خلال تمييع النظام السياسي إذا لم يكن هناك برلمان وسلطات واضحة وإنما كانت القبيلة هي كل شيئ وهذا السبب الذي أعطى فرصة للقذافي بتصفية أو سجن كل من يتكلم في النظام أو يحاول التغيير، فضلا عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية التي كانت بصدق ميليشيات لترويض المعارضة وكل من لم يعجب القائد العام للثورة والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا،لقد اعتمد القذافي في حكمه

لليبيا بعد انقلابه على الملكية وعلى عقلية البداوة والقبيلة ومزجها بالسياسة ليخرج أسوأ واعقد دكتاتورية عرفها العالم [8] الحديث.

[8] محمد عاشورمهدي،" قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، **https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm**

المطلب الثالث : الأوضاع الحقوقية خلال حكم العقيد معمر القذافي

كانت فترة حكم القذافي مرحلة حافلة في مجال خرق حقوق الإنسان وتجاوزات صارخة لحقوق الإنسان الليبي، واستشرى في كبت الحريات وتقنين الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات وزاد عدد سجناء الرأي العام وأيضا السجناء السياسيين واختفاء وقتل المئات منهم، ومن ثم التنكيل والتهجير الإجباري، وأصبحت أجهزة الأمن والبوليس السياسي مصدر خوف ورعب الليبيين. وبرزت في تلك المرحلة عمليات الإعدامات الجماعية التي استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات وذهب ضحيتها أعداد هائلة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية واعدموا علنا في الساحات والميادين والجامعات، حيث كان لهذه المرحلة أثر لم يتجاوزه الليبيين أطلاقا رغم القمع المستمر. ومن أكثر الأحداث المؤلمة بالنسبة للشعب الليبي في عهد القذافي :

أولا: مجزرة سجن أبو سليم : يقع سجن بوسليم المركزي في ضاحية المساكن الشعبية بمنطقة بوسليم جنوب غربي العاصمة الليبية طرابلس، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى تلك المنطقة. وقد افتتح عام 1984 ليحل محل السجن القديم الذي كان يسمى "الحصان الأسود"، وهو عبارة عن معسكر للشرطة العسكرية يشغل مساحة 30 هكتارا، وتقدر مساحة الزنزانة الواحدة فيه بـ36 متر مربعا.

كان سجن بوسليم مخصصا في الأصل للعسكريين ومع زيادة أعداد السجناء والمعتقلين أصبح يستخدم لسجناء الرأي والسياسيين ، ويخضع لإشراف الأمن الداخلي ، وهي مخالفة صريحة لمادتي قانون الجنايات الليبي رقم 32 و33 اللتين تشددان على إشراف وزارة العدل على السجون لمنع وجود "سجون سرية" لا تخضع لإشراف النيابة العامة.

وتتضارب الروايات بشأن تفاصيل وأسباب "المجزرة" التي وقعت بسجن بوسليم يومي 28 و 29 يونيو/حزيران 1996؛ وتقول روايات أهالي السجناء القتلى ومنظمات حقوقية ليبية كانت تقيم في الخارج قبل الثورة الليبية 2011 إن قوات خاصة تابعة لنظام العقيد معمر القذافي دهمت سجن بوسليم، وقامت بإطلاق النار على السجناء الذين تنتمي أغلبيتهم إلى التيار الإسلامي، بدعوى تمردهم داخل السجن بعد تنظيمهم اعتصاما مفتوحا طالبوا خلاله بتحسين ظروف الاعتقال.

وتشير تلك الروايات إلى أن تلك القوات الليبية قتلت خلال العملية 1275 سجينا وهو مايعد إعداما خارج إطار القانون، ثم قامت بدفن الجثث في باحة السجن، وكذلك في مقابر جماعية متفرقة في ضواحي العاصمة طرابلس.

فقد قال محتجز سابق في هذا السجن لمنظمة هيومن رايتس ووتش عام 2003 إن أحداث العنف اندلعت عندما احتجز سجناء حارسا كان يحضر لهم الطعام ، وخرج المئات من عنابرهم للاحتجاج على القيود المفروضة على الزيارات العائلية وظروف المعيشة السيئة بالسجن. وأوضح بيان ا أ صدرته يوم 25 يونيو/حزيران 2004 منظمة " التضامن لحقوق الإنسان " الليبية التي تبنت طرح القضية أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة استنادا إلى من قالت إنهم مواطنون ليبيون كانوا معتقلين خلال 1984-2003 داخل سجن بوسليم ؛أن المذبحة أعقبت احتجاجا وقع في السجن عند الساعة الثانية من ذلك اليوم " أمكن احتواؤه وإعادة الأمور إلى نصابها ".

إلا أن المنظمة تقول —حسب شهود عيان- إنه بعد تسع ساعات (أي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر نفس اليوم) بدأت المذبحة باستخدام أسلحة فتاكة ، ومن النزلاء من أُحضِر من عنابر أخرى وضمّ إلى المجموعات التي تم قتلها. وتضيف المنظمة أنه ليتمكن سجين واحد من الهرب ولم يقع أي استيلاء على أي قطعة سلاح.

أما الرواية الرسمية فتشير إلى أن السجناء أعلنوا تمردهم عل ى سلطات السجن وقاموا باحتجاز شرطي داخل السجن، فقد قال سيف الإسلام القذافي في أغسطس/آب 2008 حين كان يتولى ملف تسوية الحادثة أيام حكم والده إن عملية القتل وقعت أثناء " مواجهة بين الحكومة و متمردي الجماعة الليبية المقاتلة ".

وفي يوم 8 سبتمبر/أيلول 2009 صرح القاضي المكلف رسميا بالتحقيق في الواقعة الليبي محمد بشير الخضار (تولى منصب المدعي العام العسكري وعمل مستشارا لدى المحكمة العليا العسكرية و"مؤتمر الشعب العام" أي البرلمان الليبي في عهد القذافي) بأن لديه الكثير من الوثائق حول الحادث، الذي قال إنه أسفر عن مقتل 1200 شخص منهم أكثر من مائتي حارس في السجن. لكن رابطة أهالي القتلى تؤكد أن عدد حراس السجن لم يكن يتجاوز 30 حارسا.

وفي 30 يونيو/حزيران 2010 قالت منظمة العفو الدولية بمناسبة الذكرى ال 14 للحادثة إن السلطات ادعت أن الوفيات حدثت أثناء تبادل لإطلاق النار بين الحراس والسجناء الذين حاولواالهروب ، لكن سجناء سابقين أكدوا أن

الحراس أطلقوا النار بلا تمييز على السجناء الذين كانوا خارج الزنزانات ، مما أدى إل سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا.[9]

ثانيا: مجزرة مشجعي كرة القدم في عام 1996 : بدأ الديربي كالعادة وسط أجواء جماهيرية حماسية في الملعب بين لاعبي الفريقين، وسط حضور لجماهيري لا يقل عن 50 ألف شخص، سارت المباراة بشكل عادي وانتهت بفوز الأهلي طرابلس بهدف لصفر، وحدثت في نهايتها مناوشات معتادة بين لاعبي الفريق الخاسر (الاتحاد) وطاقم التحكيم، وفي المدرجات بين جماهيره ورجال الشرطة وهو أمر معتاد في مواجهات الديربي، وبدأ لاعبو الفريق الفائز يحتفلون بالفوز الذي جعلهم يتصدرون رباعي التتويج، فضلاً عن كونه فوز على المنافس التقليدي.

وسط هذا المشهد بدأت أصوات إطلاق نار تتعالى في جنبات مدرجات الملعب، في البداية وسط الهرج والمرج السائد لم ينتبه إلا القليل من الناس، ومع كثافة إطلاق الرصاص انتبه الجميع من لاعبي الفريقين وجماهيرهما، وطبعاً رجال الأمن المتواجدين على أرض الملعب، ليأخذ الجميع وضع الانبطاح للاحتماء من زخات الرصاص المتناثر والذي اتضح أن مصدره المنصة الرئيسية للملعب، وقال شهود عيان إن مسلحين ملثمين يلبسون لباس صاعقة ممو انتشروا بالمنصة قبيل انتهاء اللقاء بدقائق، ونتج عن الرصاص سقوط العشرات بين قتيل وجريح.

•دوافع الجريمة :وانكشفت تفاصيل الجريمة بعد 15 سنة من وقوعها، فبعد ثورة السابع عشر فبراير كشفت الملفات الأمنية بعضاً من تفاصيل المجزرة، فمن نفذ الجريمة هم عناصر من الكتيبة (223 صاعقة)، وبلغ عدد الضحايا حسب التقرير الرسمي 8 قتلى و89 جريحا، لكن شهود عيان وإحصائيات طبية في ذلك الوقت قدرت عدد القتلى بحوالي 60 شخصا وأكثر من 150 جريحا.

أما بشأن دواعي المجزرة فرجح مراقبون للوضع الليبي آنذاك، وما توفر من تحقيقات مع رموز من النظام السابق، ويرجح بأن هذا العمل كان بأوامر شخصية من معمر القذافي للتغطية على مجزرة سجن أبوسليم التي وقعت قبل أيام من جريمة ملعب طرابلس أي في 29 يونيو 1996 وأسفرت عن مقتل 1273 سجينا في أقل من ثلاث ساعات.

[9] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدبيش ،" إشكالية التدخل الدولي في ليبيا : تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية " ، **مدارات سياسية**، (ديسمبر 2017)، ص 05

وروى بعض من ذوي ضحايا سجن أبوسليم، بأن الأمن الداخلي أحضر لهم عقب أيام من مجزرة ملعب طرابلس شهادات وفاة للتوقيع عليها مدون فيها أسباب الوفاة بأن المعني توفي أثناء أحداث شغب بالمدينة الرياضية، ولكن سرعان ما تم التغاضي عن الفكرة بسبب ممانعة أهالي ضحايا السجن للتوقيع بسبب سجن أبنائهم قبل سنوات من المباراة.[10]

ثالثا : مظاهرات بنغازي 2006

في البدء انطلقت جماهير حاشدة في بنغازي بعد صلاة الجمعة في مسيرة كمختلف المسيرات التي نُظمت في سائر العالم الإسلامي احتجاجا على الإساءة للرسول الأكرم. وكانوا ضحا أن اللجان الثورية في المدينة هي التي نظمت المظاهرة احتجاجا على تصريحات الوزير الإيطالي إلا أن الوضع خرج عن السيطرة بمجرد أن بدأ عناصر من "رجال الدعم المركزي" في استفزاز المتظاهرين مما حملهم على الرد فتصاعدت الملاسنات وتحولت إلى اشتباكات، خاصة مع المحاولات المستميتة لاقتحام القنصلية الإيطالية في وسط المدينة، وفعلا تمكن شاب في الخامسة عشر من عمره من الصعود إل سطح المبنى وانتزاع العلم الإيطالي، فما كان من الشرطة إلا أن أطلقت عليه النار وعندها التهب الموقف وخرج عن السيطرة. وسرعان ما استخدمت قوات الدعم المركزي القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، وأسفر إطلاق النار على الصدور إلى سقوط أحد عشر قتيلا ومئات الجرحى.

وأفاد تقرير خاص نشرته صحيفة "القدس العربي" اللندنية أن رجالا يرتدون ملابس مدنية بعضهم مقنَعين يُعتقد أنهم أعضاء في "اللجان الثورية" وأجهزة الإستخبارات شاركوا في إطلاق الرصاص، إلا أنهم لم يتمكنوا من تفريق المتظاهرين الذين أضرموا النار في الطابق الأول من القنصلية.

واستمر الوضع خارجا عن السيطرة في الأيام الثلاثة الموالية إذ عاد المتظاهرون يوم السبت لإضرام النار في الطابق الثاني من القنصلية ومقر الإتحاد الأوروبي، لكن الأحداث اتخذت وجهة أخرى باستهداف مباني رسمية وخاصة تلك التي ترمز للقمع والمعاناة الطويلة منقبضة رجال الحكم.

[10] أحمد سعيد نوفل،"الأزمة الليبية إلى أين ؟" **مجلة دراسات الشرق الأوسط**،ع13(آذار مارس 2017)، ص 07

وبين السبت (18 فبراير) والإثنين (20 فبراير) أحرق المتظاهرون أربعة مراكز للشرطة ومبنى المباحث الجنائية واقتحموا مديرية أمن بنغازي وحرقوا مبنى الضرائب وبنك الوحدة ومبنى صندوق الضمان الإجتماعي. وقُدَر عدد المباني الحكومية التي أُضرمت فيها النيران بنحو ثلاثين مبنى.[11]

[11] الحسين الشيخ العلوي" الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقساالداخلي"،(2020/12/21) **www.studies.aljazeera.net/ar/article/4872**

المبحث الثاني: أبرز ملامح المشهد الليبي بعد سقوط نظام القذافي

المطلب الأول : المشهد السياسي والاقتصادي

حولت عشر سنوات من الحرب ليبيا التي تملك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، من بلد ينعم بالوفرة إلى اقتصاد منهار تحول سكانه إلى فقراء ومعدومين.

ولكن اليوم، أن نظرت في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه سبعة ملايين نسمة، سترى رافعات ضخمة غطاها الصدأ قرب مبان تهالكت قبل أن يكتمل بناؤها وقد غزتها الأعشاب البرية، فتسمرت لتشهد على اقتصاد أصابه الجمود.

هكذا على مد النظر تنتشر مئات المشاريع المهملة المقدرة بعدة مليارات من الدولارات التي أطلقتها في مطلع الألفية شركات عالمية عملاقة قبل أن يحول انعدام الاستقرار دون المضي بها قدمًا.

فالنشاط الاقتصادي في ليبيا اليوم رهينة الانقسامات السياسية العميقة بين سلطتين متنافستين تتنازعان السيطرة على "الهلال النفطي" الواقع في منتصف الطريق بين طرابلس العاصمة ومقر حكومة الوفاق في شمال غرب البلاد، وبنغازي في الشمال الشرقي التي تسيطر عليها قوات المشير خليفة حفتر.وهو مشهد تعقده التدخلات الأجنبية دعمًا لطرف ضد الآخر ، يلخص مهندس النفط المهدي عمر الوضع بقوله إن "كل ما يخص ليبيا له علاقة بالنفط دون أدنى شك".

انتعش الإنتاج ليبلغ 1,3 مليون برميل يوميًا في كانون الأول/ديسمبر، أي عشرة أضعاف ما كان عليه في الربع الثالث من عام 2020. لكنه ظل أقل من 1,6 مليون برميل كما كان قبل عشر سنوات.

في ذلك الوقت، وبعد أن ظل نظام القذافي لفترة طويلة منبوذًا من المجتمع الدولي، تحسنت علاقة النظام بالعديد من الدول. ولم يخف "القائد" معمر القذافي طموحاته لتطوير البنى التحتية.وهكذا تبنت البلاد مشاريع عمرانية عدة من المساكن والمستشفيات والطرق والمراسي ... وهكذا وُضع الحجر الأساس لعدد لا يحصى من المشاريع.تقاطرت الشركات الروسية والصينية والفرنسية والكورية والإماراتية والتركية والإيطالية إلى ليبيا لنيل نصيبها من المشاريع.

بعد 2011 هجر المستثمرون البلاد التي احتلت المرتبة 186 من أصل 190 في تصنيف "ممارسة الأعمال التجارية".

وخسرت الشركات مبالغ طائلة وكذلك الدولة التي كان عليها تعويض المجموعات المتضررة بعد أن لجأت إلى مقاضاتها.

كان عام 2020 صعبًا إلى حد كبير، فقد تسبب الهجوم على طرابلس والحصار النفطي "بأخطر الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا منذ عام 2011"، وفقًا للبنك الدولي.

قال الباحث في الشؤون الاقتصادية كمال المنصوري إن "ليبيا تمر بتراجع اقتصادي غير مسبوق، خاصة مع الأضرار التي لحقت ولا تزال بقطاع النفط وهو المورد الوحيد للبلاد، جراء الاغلاقات المتكررة التي أثرت سلبا على إيرادات الحكومة من النفط".[12]

تُضاف إلى كل ذلك أزمة نقدية كبيرة بوجود مصرفين مركزيين: مصرف ليبيا المركزي في طرابلس ومصرف آخر موازٍ له في الشرق، الأمر الذي يعيق السيطرة على سياسة البلد النقدية بينما ينهار الدينار. في هذا السياق، يعجز الليبيون عن تصريف أمورهم الحياتية اليومية في ظل نقص حاد في السيولة والبنزين والكهرباء والتضخم المتسارع.

وأقرت وزارة الاقتصاد في حكومة الوفاق الوطني بأن غالبية الضروريات الأساسية ارتفعت أسعارها بأكثر من 50% في عام 2020.

ويُعزى الأمر إلى القيود التي فرضها المصرف المركزي في طرابلس وكذلك جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تفاقم الأزمة.

قال كمال المنصوري المتخصص في الشؤون الاقتصادية إن "الخطة الاقتصادية التي طبقت أولى مراحلها مؤخرا بتعديل سعر الصرف، لم تغير الكثير من أحوال المواطنين المعيشية، إذ لا يزال غلاء الاسعار مستمرا والمصارف خالية من السيولة النقدية، إلى جانب استمرار الفجوة في سعر صرف الدولار في السوق السوداء".

من جانبه، حذر الخبير الاقتصادي نوري الحامي من أنه "في ظل استمرار التراجع الاقتصادي الحاد، ستتجه ليبيا باعتقادي في نهاية المطاف للاقتراض الدولي، وفي حال الوصول إلى هذه المرحلة، ستواجه البلاد أزمات مضاعفة وربما نشهد أرقامًا مفزعة لليبيين الذين يعيشون تحت خط الفقر للمرة الأولى في تاريخ البلاد الحديث".

---

[12] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أديبش **،مرجع سابق** ، ص 16

لمنع حالات الاختلاس، وضعت الأمم المتحدة الأصول والاستثمارات الليبية الأجنبية التي تديرها هيئة الاستثمار الليبية تحت الحراسة القضائية في عام 2011بعد سنوات من الجمود، استؤنف الحوار السياسي وتم الاتفاق على تنظيم انتخابات رئاسية في نهاية السنة، وهو استحقاق مهم جدا.

وقال كمال المنصوري "لا يمكن لأي خطة أن تحقق النجاح دون تحقيق الاستقرار السياسي، عبر توحيد المؤسسات الرسمية وإنهاء انقسامها. ... ولا فرصة أمام المستثمرين الاجانب للعودة حالياً، لأن ذلك يتطلب توفير مناخ أمني يشجع الشركات الأجنبية على العودة".

المطلب الثاني: المشهد الأمني

تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا، وتنشط تحت عدد من التسميات، ومن أبرزها:

1- القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من 23 مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس و ، بسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد. وتُعد موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.

تشكيلان جديدان تم استحداثهما: الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي وقد شرعت بتشكيله حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني الذي أنشأ بناءً على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبائل الشرق (العبيدات، العواق ، الفرجان، البراعصه وغيرها) وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق. وهي مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنه، وقد خسر حفتر كثيراً من عناصره في معاركه ضد بنغازي ودرنه رغم السلاح الذي يتدفق إليه من مصر. ويقود جيش حفتر قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي أمثال ونيس بوخده قائد كتائب الصاعقة والعقيد طيار صقر الجروشي قائد القوات الجوية في جيش حفتر، والعقيد فرج البرعصي قائد جبهة بنغازي.

2- قوات القعقاع والصواعق والمدد: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء معزز23 التابع سابقاً لخميس القذافي ابن العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة إمحمدالمقريف المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والذي كان يقودها اللواء البرا أشكال. وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وانسحبت من طرابلس لتستقر في مدينة الزنتان معقلها الأخ وبعض هذه القوات يقاتل مع جيش القبائل في جبهة الوطية وقد حظيت كتائب الزنتان بتسليح جيد وبأسلحة حديثة من مدرعات وصواريخ حرارية وقناصات وأجهزة رؤية ليلية وأجهزة اتصال، وذلك بفضل أسامة الجويلي وزير الدفاع في حكومة زيدان، وهو ابن مدينة الزنتان وأحد قادة كتائبها.

3- قوات الدروع : هي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا متكون من أغلبية من الثوار وتملك أكبرترسانة عسكرية أغلبها استولى عليه الثوار من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعت .

4- مجلس شورى ثوار بنغازي: وهو تنظيم عسكري يضم 05 كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حرباً ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، وتحول مؤخر إلى"سرايا الدفاع عن بنغازي ."

5- كتائب الطّوارق في الجنوب الليبي: وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع (القوة الثالثة) الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مع مكونّ التبو(المدعوم من الزنتان وفرنسا).

6- مجلس شورى ثوار درنه: كان يتكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام" الذي اعتنق فكراً متطرفاً وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقددخل مجلس شورى درنة في منتصف عام 2015 في مواجهات مع داعش أدت إلى طرد عناصر التنظيم من المدينة.

7- تنظيم أنصار الشريعة: في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ محمد الزهاوي الذي أعلن عن مقتله فيينايير2015 وقد كانً جزء من مجلس شورى ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت، وانضم من بقي من أعضائه إلى داعش.

8- جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي وقد وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة. وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في جبهة الوطية في الغرب الليبي، وقد تم طرد هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.

تجدر الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصيفها إلى بعض أسباب الأزمة، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها، وأحزابها ومجتمعها المدني.

2- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءاتها.

3- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبلالدولة بعد سقوط القذافي.

4- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية.

5- بروز الثنائية ب "ليبرالي"و"إسلامي"، وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.

6- صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.[13]

ونخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن الميراث الثقيل الذي بقي في عهد القذافي من توزيع للأموال دون تنمية حقيقية ولا بنية تحتية للإقتصاد الليبي أثر تأثيرا بليغا في الإقتصاد الليبي الذي عرف تدهورا كبيرا جراء سياسة الريع ، يضاف إلى هذا الوضع تردي الحالة السياسية التي وجدت نفسها دون مؤسسات سيادية قائمة تحكم الشعب الليبي الذي يتميز بامتلاك أغلب أفراده للسلاح ، وهذا هو الخطر الأمني الأكبر الذي واجهته الحكومات المتعاقبة بعد 2011 . إضافة إلى التدخل المباشر للدول الإقليمية والكبرى تدخلا جعل من الساحة الليبية ساحة حرب عالمية أدخلت ليبيا في مرحلة اللاإستقرار لحد اليوم .

[13] أحمد سعيد نوفل،"الأزمة الليبية إلى أين ؟" **مجلة دراسات الشرق الأوسط**،ع13(آذار مارس 2017)،ص ص 11،13

الفصل الثاني

ليبيا ، بين تحديات الوضع الداخلي ورهانات الأطراف الإقليمية والدولية

ونعالجه في مبحثين :

- المبحث الأول : أهم الأطراف الإقليمية المؤثرة في الصراع الليبي
- المبحث الثاني : الأطراف الدولية وتأثيرها في الواقع الليبي

تمهيـــــــد

على الرغم من مرور ما يقارب العقد على الانتفاضة الشعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو للمساعدة في الإطاحة به، لم تشهد ليبيا أي أستقرار بل صارت ساحة صراع للميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة هناك؛ والتي استدعت بدورها قوى إقليمية ودولية مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالنيابة.

ومنذ عام 2014 تجمعت هذه الميليشيات والجماعات المتنافسة على السلطة تحت معسكرين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان، هما حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السراج المعترف بها دوليا والتي تستند إلى دعم ميليشيات المدن الغربية فضلا عن بعض القبائل الجنوبية؛ مقابل سلطة الجنرال خليفة حفتر، الرجل القوي في شرق ليبيا، والذي تسيطر قواته التي تطلق على نفسها اسم "الجيش الوطني الليبي" على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية في البلاد وتحظى بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية. ويحظى حفتر بدعم قطاعات واسعة من الجيش والقبائل الشرقية وجماعات مسلحة متفرقة في غرب وجنوب البلاد.

ويتبادل طرفا الصراع في ليبيا الاتهامات بشأن جلب مرتزقة من الخارج للقتال معهم، إذ تتهم حكومة الوفاق باستخدام مقاتلين من جماعات مسلحة مقربة من تركيا كانت تقاتل في سوريا للقتال إلى جانبها وتتهم القوات التابعة لحفتر بالاستعانة بعدة آلاف من المرتزقة الروس.

ووقفت دول أخرى وقوى دولية متأرجحة بين دعم هذا المحور أو ذلك أو اختارت الوقوف على الحياد.

فما هي القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في دعم أطراف الصراع في ليبيا ؟

المبحث الأول : أهم الأطراف الإقليمية المؤثرة في الصراع الليبي

المطلب الأول : مواقف الدول العربيةوجامعة الدول العربية من الصراع الليبي

جاء موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الليبية على غير العادة، حيث انحازت مبكرا إلىجانب التدخل العسكري في الأزمة الليبية على خلاف الوضع مع أحداث ثورتي مصر وتونس، فقد قررت تعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية حتى يتوقف القتال بين النظام الليبي ومعارضيه، بل طالبت مجلس الأمن الدولي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين وفي12مارس 2011 أيدت جامعة الدول العربية على مستوى وزراء خارجيتها باستثناء سوريا واليمن والسودان والجزائر، اقتراحا يقضي بفرض منطقة حظر للطيران، وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف الجوي، ودعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات فورية كفيلة بتحقيق هذا الهدف.

وفي 14 مارس، وبناء على رغبة الجامعة الدول العربية، طلب وفد لبنان العضو العربي في مجلس الأمن الدولي عقد جلسة للمجلس وفي أسرع وقت ممكن لعرض ومناقشة الوضع في ليبيا بما في ذلك طلب الجامعة العربية بفرض حظر جوي لحماية المدنيين في ليبيا، وعلى الفور استخدمت الدول الغربية الثلاث في مجلس الأمن الدولي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة طلب الجامعة العربية وتبنته في مجلس الأمن ليتبلور لاحقاً في مشروع قرار تم إعداده وتوزيعه على باقي الدول الأعضاء في مجلس الأمن في صيغة قرار مجلس الأمن 1973 لسنة2011 والذي أتاح التدخل الدولي في ليبيا.

لقد تباينت مواقف الدول العربية من الانتفاضة الليبية من دولة لأخرى، وتفاوتت من الموقف القطري المنحاز كليا للمعارضة المسلحة، إلى الموقف الجزائري الرافض كلياً للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية، وبين هذين الموقفين، تتدرج مواقف الدول العربية الأخرى بين موقف مؤيد باعتدال، وموقف معارض باعتدال، ومواقف أخرى غامضة.

لقد عملت قطر وبكل الوسائل لدعم المعارضة الليبية المسلحة، فقد قدمت الدعم المادي بمنحها ما قيمته 400 مليون دولار، ومساعدتها للمعارضة المسلحة في بيع النفط الليبي الواقع في المناطقخارج سيطرة النظام السياسي السابق، إلى الدعم المعنوي المتمثل في الدور الحيوي الذي قامت به قناة الجزيرة وإدارة للحرب الإعلامية والدعائية ضد النظام السياسي السابق.

أما الموقف السعودي، فقد جاء متعاطفا مع المعارضة الليبية المسلحة، حيث استطاعت من خلالالتدخل الدولي التخلص من خصم وعدو عنيد، وصلت معه حد العداوة إلى اتهام ليبيا بمحاولة اغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود،

وبصفة عامة يمكن تفسير الدوافع والمواقف القطرية والسعودية والإماراتية للتأكيد على مصالحها باعتبارها دولاً غير ديمقراطية، فقد حاولت هذه الدول التأثير في نتائج هذه الثورات لاحقاً بما يخدم مصالحها، إلى جانب توزيع الأدوار من خلال الرؤية الأمريكية لحلفائها في قطر والسعودية وغيرها من الدول العربية.

ولقد نجحت الدبلوماسية القطرية والإماراتية والسعودية في دفع جامعة الدول العربية بطلب منمجلس الأمن بالتدخل لحماية المدنيين في ليبيا، إلى جانب ذلك شارك السلاح الجوي القطري والإماراتي لاحقا في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1973لسنة2011.

وفيما يخص موقفا تونس ومصر، فلعل تزامن قيام الثورات الثلاث في تونس ومصر وليبيا، وما نتج عنه من انهيار التحالف في المصالح الذي كان قائما بين القذافي وحسني مبارك وزين العابدين بن علي من أهم عوامل نجاح الانتفاضة في ليبيا، حيث أفقد ذلك العقيد معمر القذافي القدرة على حصار المناطق المناوئة له واستعادتها تحت السيطرة، خاصة مناطق برقة في شرق ليبيا، التي تمكنت من التخلص من سيطرته خلال شهر فبراير 2011 وفشلت كل جهود النظام السابق في إخضاعها، وبذلك فإن نجاح الانتفاضة في تونس ومصر وفر متنفسا ومصدرا للدعم الخارجي، فعبر الأراضي التونسية، تمكنت المعارضة المسلحة في جبل نفوسة من الحصول على الدعم اللازم من سلاح وغذاء وأدوية ومستلزمات الطاقة، كما سمحت الحدود الليبية المصريةمن دخول المساعدات المختلفة إلى مناطق برقة في شرق ليبيا.

أما الموقف الجزائري، فقد جاء منسجما إلى حد كبير مع سياستها وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومتوافقاً مع العلاقات والإرث التاريخي الذي يربط شعبي ليبيا والجزائر، ومع ما قدمه الليبيون من دعم مادي ومعنوي خلال حرب التحرير الجزائرية، وبحكم التوازن الاستراتيجي لدول المغرب العربي، والاستقطاب بين هذه الدول في بعض القضايا خاصة قضية الصحراء الغربية التي ساهمت في توثيق العلاقات الليبية الجزائرية. كما يمكن تفسير المخاوف الجزائرية للحساسية من التدخل الأجنبي من إدراكها لمآلات هذا التدخل، وما قد يشكله ذلك من جذب للمقاتلين المتطرفين الأجانب إلى ليبيا، الوضع الذي عانت منه الجزائر كثيرا خاصة في حقبة تسعينات القرن الماضي، والتي عرفت بالعشرية السوداء [14]

[14] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدبيش **مرجع سابق** ، ص ص 96،95

إن الجزائر حذرت مرات عدة من اللجوءإلى مغامرة أخرى في ليبيا قد تكون لها انعكاسات وخيمة تزيد من تعقيدات الأوضاعالمتأزمة بطبيعة الحال في ليبيا، وفي المنطقة بكاملها؛ وبالتالي، فإن مقاربة موقفالجزائر المتصل بالملف الليبي، من المهم أن يستند إلى رؤية سياسية شاملة، وعدم الاعتمادعلى التعاطي الأمني أو العسكري فقط، والنظر إليه في إطار محاولة الحكومة الجزائريةاستثمار علاقاتها مع الأطراف الليبية والتونسية والإقليمية لتقديم مشروع حل للمأزقالليبي، ومنع تطوره إلى ما هو أخطر مما يحدث الآن من مثل: التقسيم، أو الحربالأهلية الشاملة، أو استفحال أمر الجماعات الإرهابية التي لا تؤمن بالدولة الحديثةومؤسساتها وآليات عملها، حيث اتجهت الجهود الجزائرية للتعاطي مع كل الأطراف

الليبية دون استثناء أو إقصاء؛ وهو ما جعل بعض الأطراف الليبية تطالب بوساطةجزائرية لكون الجزائر القوة الإقليمية الوحيدة التي لم تتورط سياسياً أو عسكرياً فيالأزمة الليبية لصالح جهة ما، خصوصاً عندما تم تجاوز موقفها الأولي من اندلا ع الثورة الليبية وشبْهة وقوفها مع نظام القذافي، واستقبالها عائلته وبعض شخصيات نظامهعلى أراضيها. ولعل هذا الموقف ذاته أصبح اليوم أحد العوامل المساعدة والإيجابية فيعملية التواصل مع كل أطراف الأزمة.

وبحسب مصادر إعلامية مختلفة – جزائرية وغربية – شاركت الجزائر في عملية سريةمشتركة مع قوات غربية على الأراضي الليبية، وخصوصاً فيما يتعلق بمطاردة مقاتليتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي يتزعمه بلمختار الجزائري. وعلى الرغم منالنفي الرسمي للتدخل الجزائري في ليبيا إلا أن المصادر تحدثت عن أن الجيش الجزائريحشد قرابة 25ألفاً من جنوده على الحدود الجزائرية الليبية، في الوقت الذي حركتتونس بدورها خمسة آلاف من جنودها على حدودها مع ليبيا، حيث أشارت الصحيفة الفرنسية «لونوفيلأوبسرفتور» إلى أن مصادر أمنية جزائرية وفرنسية قالت: ''إنعدداً من القوات الجزائرية الخاصة دخلت مع وحدة من كوماندوز المظليين لدعم قوات خليفة حفتر، وقد حدث ذلك مع وجود بعض الجنود الفرنسيين والأمريكان على الأراضيالليبية، وجميعها كانت تقاتل مع قوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وخصوصاً القاعدة وأنصار الشريعة، وذلك سنة 2014مولعلها المرة الأولى والوحيدة التي يتدخل فيها الجيش الجزائري، ويقوم بعمل عسكري خارج حدود بلاده منذ الاستقلال سنة 1962م[15]

[15]محمد السبيطلي ،"الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"،**مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية** ، ع 25 (يوليو/ جويلية 2017)،ص 14،15

أما عن الموقف المصري فقد أقر مجلس الشعب المصري "إرسال قوات من الجيش المصري للقيام بمهام قتالية خارج حدود البلاد غربا" ولوحت مصر مؤخرا بورقة التدخل العسكري في ليبيا، بعد أن وافق مجلس الشعب المصري في جلسة سرية "على إرسال قوات من الجيش المصري للقيام بمهام قتالية خارج حدود البلاد غربا".

وقال الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال لقائه بمشايخ وأعيانٍ من قبائل ليبية في مؤتمر بالقاهرة إن جيش بلده قادر على تغيير المشهد العسكري في ليبيا بشكل سريع وحاسم. لكنه لن يتدخل إلا بطلب من القبائل الليبية.وأجاز مجلس النواب في طبرق شرقي ليبيا، المؤيّد لحفتر، تدخّل مصر عسكرياً من أجل ما وصفه بـ "حماية الأمن القومي" للبلدين.

وتتحكم في الموقف المصري نحو ليبيا جملة عوامل تمتد على طيف واسع من الاهتمامات الأمنية والاقتصادية وحتى الآيديولوجية المتمثلة في مواجهة الإسلام السياسي والحملة التي تشنها الحكومة المصرية على حركة الإخوان المسلمين .[16]

فعلى الصعيد الأمني تمثل حدود مصر الغربية مع ليبيا، التي تمتد لمسافة نحو 1115 كيلومترا مصدر قلق وتهديد دائم للسلطات المصرية، بوصفها ممرا رئيسيا لتهريب الأسلحة والمخدرات؛ فضلا عن تسرب المسلحين وأعضاء الحركات الاسلامية المتطرفة، وقد شهدت مناطق الحدود الغربية من أمثال صحراء الواحات، والفرافرة المتاخمة للحدود الليبية العديد من العمليات "الإرهابية" المسلحة.

وتشير دراسة نشرها موقع "أي انترناشنال ريليشن" البريطاني إلى أن السلطات المصرية، إلى جانب نشرها الألاف من عديد قواتها المسلحة والاستحكامات الأمنية التي تضعها على الخط الحدودي من حقول ألغام أرضية وما شابه والرقابة على الحدود التي يقوم بها الطيران العسكري، لجأت إلى استثمار علاقات النسب التي تربط قبائل الصحراء الغربية فيها بشرقي ليبيا لمكافحة عمليات التهريب ونقل الأسلحة عبر الحدود، فعقدت اتفاقات مع بعض القبائل من أمثال قبيلة أولاد علي" بشرقي ليبيا وبعض "قبائل مطروح".

وتشكل المصالح الاقتصادية العامل الثاني الرئيسي الذي يتحكم في الموقف المصري، إذ كانت ليبيا شريكا تجاريا مهما لمصر قبيل الإطاحة بنظام العقيدالقذافي. وتشير دراسة نشرها مركز الدراسات الدولية في إيطاليا (ISPI) إلى أن نسبة الصادرات المصرية إلى السوق الليبية قد انخفضت بنسبة 75 في المئة في عام 2015.

16أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدبيق ، **مرجع سابق**،ص ص 95 ، 97

ويضاف إلى ذلك، الانخفاض الكبير في نسبة العمالة المصرية في ليبيا التي كانت تقدر، بحسب تقرير لمنظمة الهجرة الدولية في عام 2010، بنحو مليون ونصف عامل، ويصل مجموع تحويلاتهم المالية إلى مصر إلى نحو 33 مليون دولار أمريكي سنويا. كما تطمح مصر أيضا إلى أن تلعب شركاتها دورا كبيرا في إعادة إعمار ليبيا بعد استقرارها وان تحصل على حصة جيدة من عقود الإعمار تلك.[17]

الموقف القطري : ويشير إلى أن قطر بدأت في إرسال أسلحة إلى عبد الفتاح يونس (وزير الداخلية السابق إبان حكم القذافي الذي انشق وأصبح رئيس أركان ما عرف بالجيش الوطني الليبي خلال الانتفاضة على القذافي) تحت إشراف المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل لقيادة الانتفاضة، ولكن بدءا من شهر أفريل 2011 ظهرت شبكات داخل الفصائل المتنافسة في المجلس الوطني الانتقالي حاولت الارتباط مباشرة مع حكومات إقليمية والحصول على دعم مباشر منها.

وبالمقابل نجح رجل الأعمال محمود جبريل والدارس الصوفي ورجل الأعمال عارف النايض في تحشيد دعم إماراتي لإرسال شحنات أسلحة الى معارفهم في الزنتان، كما توسطا في صفقة ارسال أسلحة من السودان الى مصراتة وبنغازي. كما مد رجال أعمال وقادة عسكريين أخرون علاقات مع قطر والسودان.

ويتقصى الباحث في كتابه كيف تعزز نموذج الدعم الخارجي هذا بعد سيطرة الجماعات المسلحة المنتفضة على الحدود مع تونس في أفريل 2011 وزيادة دفق شحنات الأسلحة التي قدمتها قطر وقوى إقليمية عبرها، والتي وزعها في البداية عبر الجبال مجلس نالوت العسكري، موضحا أن مستشارين قطريين ظهروا في العديد من المدن وبضمنها الزنتان وتركزت شحنات الأسلحة القطرية في البداية على كتائب المقاتلين في نالوت. وشكل مسؤولون إماراتيون غرفة عمليات في الزنتان عملت مع المجلسين العسكريين اللذين يقودهما إسامة الجويلي ومختار فرنانة وتركزت شحنات الأسلحة الإماراتية على الزنتان منذ البداية.[18]

---

[17] عربي BBC NEWS ،"الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟"،
www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475(2020/7/31)

[18] **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني : مواقف الدول الإفريقيةوالإتحاد الإفريقي من الصراع الليبي

تأثرت مواقف الدول الإفريقية بشكل عام بالمساعدات التي كانت ليبيا تمنحها لها خلال حقبة النظام السابق، والتي تضاعفت بشكل كبير منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وجاءت بهدف أن يكون للقيادة الليبية دور محوري في تأسيس الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم مجموعة متنوعة من الدول الإفريقية والعربية والإسلامية حتى لقَّب العقيد معمر القذافي نفسه بملك ملوك أفريقيا، واستخدم النظام كل إمكاناته الاقتصادية بالاعتماد على مؤسسات استثمارية ومصرفية ومنظمات خيرية، تأتي في مقدمتها مؤسسة القذافي برئاسة المهندس سيف الإسلام القذافي، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية LAFICO التي تمتلك25 مصرفا وشركة استثمارية موزعة على المنطقة الممتدة من العاصمة الأوغندية كمبالا شرقا إلى العاصمة الغانية أكرا غربا.

وبعد فترة وجيزة من بداية انتفاضة 17 فيفري، أصدر الاتحاد الإفريقي بيانا أدان فيه أسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين المدنيين، واتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد قرارا في 12مارس برفض التدخل العسكري الدولي، وتشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للعمل مع جميع الأطراف من أجل حوار شامل حول الإصلاحات المطلوبة، كما عقد الاتحاد الأفريقي قمة طارئة في أديس أبابا في 25مارس2011 لبحث الأوضاع في ليبيا حضرها ممثلون عن القذافي لتتبلور في خارطة طريق لتسوية الأزمة الليبية، وفي 10أفريل2011 توجه وفد إفريقي رفيع المستوى برئاسة رئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما Jacob Zuma إلى ليبيا، وطرح مبادرة إفريقية لا تكاد تختلف في جوهرها عما طرحته تركيا من مقترحات سابقة وبذلك انقسم الموقف الإفريقي تجاه الانتفاضة الليبية إلى فريقين، الأول بزعامة جنوب إفريقيا وتدعمه دول قوية أخرى مثل غانا وزيمبابوي، والثاني تقوده نيجيريا وتدعمه أثيوبيا والسنغال، وتوحي مواقف الدولتين الأخيرتين بتبعيتهما الواضحة للموقف الأميركي والفرنسي تباعا، وهناك مواقف أخرى لدول تضم النيجر وغينيا بيساو انحازت لصالح النظام السابق، وهو ما ساعد على استمرار انقسام الموقف الأفريقي لبعض الوقت، وفي هذا السياق قادت جنوب أفريقيا بما يشبه الحرب الباردة على قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالأزمة الليبية رغم موافقتها على قرار مجلس الأمن2011/1973 الذي اعتبرت أن دوره لا يتعدى حماية للمدنيين ووقف العنف، ولم تكن تتوقع أن يستخدم التفويض بموجب هذا القرار التدخل للإطاحة بنظام القذافي، وفي السياق ذاته، يمثل موقف الرئيس روبرت موغابي أكثر المواقف الأفريقية تطرفا، حيث تجاوز الأمر رفض الاعتراف بالمجس الوطني الانتقالي، بل امتد إلى منع البعثة الليبية من استبدال راية البلاد الجديدة والمعتمدة في ليبيا في الفترة ما بعد القذافي على مبنى البعثة الليبية، وأمهلت السفير الليبي ثلاثة أيام لمغادرة البلاد بعد أن تحول ولاؤه للنظام الجديد، كما أدان روبرت موغابي كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا والجابون

الأعضاء في مجلس الأمن عن أفريقيا على تصويتها لصالح القرار رقم 1973 ووصف موقفها بالساذج لانسياقها وراء الدول الغربية الاستعمارية التي تبحث عن السيطرة على موارد القارة [19].

ويبدو أن المواقف التي اتخذها العقيد القذافي تجاه إفريقيا منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي ورفعه شعار الولايات المتحدة الإفريقية قد أدت إلى كسب المزيد من الأنصار والمؤيدين له بين الأفارقة. على أنه في الوقت نفسه لا يمكن التغاضي عن قيام القذافي باستخدام موارد النفط الليبي لكسب عقول وقلوب الأفارقة. فالقذافي في نظر كثير من الأفارقة هو رجل لديه مال وفير وينفق بلا حساب. وعلى سبيل المثال فإن المؤسسات المالية التابعة للاتحاد الإفريقي ارتبطت بشكل مباشر بالدعم الليبي. إذ احتضنت مدينة سرت بنك الاستثمار الإفريقي، كما وعد القذافي باستثمار نحو 14 مليار دولار في إفريقيا إذا تمت الموافقة على إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية. وإذا كانت المواقف الغربية تعاني الانقسام والتردد إزاء الحل الأمثل للأزمة الليبية، فإن المواقف الإفريقية تبدو هي الأخرى تحكمها المصالح والاعتبارات السياسية والأيديولوجية لكل دولة على حدة، وعلى سبيل المثال فإن جنوب إفريقيا التي لا تزال تحتفظ في ذاكرتها الجمعية بزيارة نيلسون مانديلا لليبيا في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1997 بهدف رفع الحظر الدولي عن نظام القذافي آنذاك تحاول جاهدة إنقاذ القذافي ونظامه المترنح، ولكن دون جدوى. إن ثمة تناقضاً واضحاً بين الرسمي والشعبي في المواقف الإفريقية إزاء القذافي. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الموقف الشجاع الذي عبر عنه القس ديزموند توتو الحائز جائزة نوبل للسلام عام 1984. فقد نادى بضرورة رحيل القذافي وإيجاد نهاية سريعة للصراع في ليبيا. وعلى حد تعبيره فإن الحالة المثالية هي التي يتمكن من خلالها العالم من إلقاء القبض على القذافي وتقديمه للمحاكمة. وعلى أي حال فإنه يمكن فهم الموقف الإفريقي من الثورة الليبية على ضوء اعتبارات ثلاثة: أولها أن دول الجوار الإفريقية مثل تشاد والنيجر غير مستعدة للتعامل مع موجات النازحين والعائدين الذين فروا من جحيم القذافي داخل ليبيا. ولعل أبرز التداعيات الإقليمية للثورة الليبية تتمثل في مشكلة المرتزقة، إذ تشير بعض التقارير إلى أن القذافي يعتمد على عدة آلاف من جنود المرتزقة يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية. كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة آلاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو. ويمكن للمرء أن يتخيل في حالة سقوط نظام القذافي عودة هؤلاء المقاتلين سواء من المرتزقة أو الطوارق إلى أوطانهم. فما هي انعكاسات وجود هذا العدد الكبير من المقاتلين المدربين

[19] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدغيش ، **مرجع سابق** ،ص ص 98 ، 99

في مجتمعات منقسمة وتفتقر إلى الاستقرار السياسي، بل تعاني أزمة الشرعية السياسية ؟! إن الإجابة قد تبدو يسيرة ولا تحتاج إلى عناء كبير. إذ يمكن لهؤلاء العائدين من ليبيا تغيير المشهد السياسي تماماً في بلدانهم.

أما الاعتبار الثاني الأكثر خطورة من مشكلة المرتزقة في ليبيا التي لا توجد تقديرات مؤكدة حول حقيقة أعدادهم، فإنه سيتمثل في العمال الأفارقة الذين ذهبوا إلى ليبيا بحثاً عن عمل. ويشكل هؤلاء نحو (20 في المائة) من جملة سكان ليبيا. صحيح أن بعض هؤلاء العمال تمكنوا من الفرار والعودة إلى ديارهم، إلا أن الكثيرين منهم لا يزالون في الداخل الليبي، وربما تقطعت بهم السبل. ولا يخفى أن عودة هؤلاء العمال إلى أوطانهم ستزيد من حدة مشكلة البطالة والمعاناة الاقتصادية في هذه الدول الإفريقية.

ويشير الاعتبار الثالث إلى التداعيات السلبية للصراع في ليبيا على الاقتصادات الإفريقية. فمن المعروف أن عائلة القذافي والحكومة الليبية يسيطرون على مليارات الدولارات في شكل استثمارات في العديد من الدول الإفريقية. وتراوح تلك الاستثمارات الليبية ما بين فنادق ومحطات للبترول ومزارع للدواجن، كما هو الحال في توجو أو شركات للاتصالات مثل النيجر أو العديد من شركات التعدين. ولعل ذلك يبرر مخاوف الدول الإفريقية من احتمال سقوط القذافي، وهو ما يعني توقف تمويل هذه الاستثمارات. لم يكن بمستغرب أن تدفع الدول الإفريقية بمبادرة سلمية لوقف القتال ودعم الحوار بين النظام ومعارضيه مع التوكيد على أهمية بقاء القذافي على رأس السلطة في ليبيا. ولعل السؤال المطروح في ظل هذه المواقف الدولية المتباينة والمتنافسة من الصراع الليبي يتعلق بالمآلات وآفاق المستقبل، فهل تتجه الجهود الراهنة في مسرح العمليات العسكرية إلى تكريس التقسيم الجغرافي وتعريض وحدة ليبيا للخطر؟ أم يتم اللجوء إلى تبني خيارات عسكرية أخرى تتجاوز حدود التفويض الدولي الذي يستند إلى بنود القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بحق ليبيا، وهو ما يعني تسليح الثوار وربما نشر قوات برية لحفظ السلام؟ ولا شك أن الخيار الأفضل دائماً هو أن يترك للشعب الليبي الحرية في تقرير مصيره بعيداً عن القذافي وعائلته.[20]

[20] حمدي عبد الرحمن ، "التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية" ،
www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746(2011/4/22)

المبحث الثاني : الأطراف الدولية وتأثيرها في الواقع الليبي

المطلب الأول : المواقف الأوروبيةمن الصراع في ليبيا

تعكس المواقف الأوروبية تجاه الأزمة الليبية إبان انتفاضة 17 فيفري تضاربا في المصالح، وتعقيدا في الحسابات، فقد أظهرت الأحداث إصرارا فرنسيا غير مسبوق على لهجة وموقف شديدين تجاه الأزمة الليبية، في حين حاولت بريطانيا اللحاق بركب التدافع الدولي نحو ليبيا، ومحاولة الاقتراب من الموقف الفرنسي، ولقد اتسمت مواقف الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي مثل إيطاليا وألمانيا واليونان بالتردد والغموض إلى حد كبير، وبالرغم من ذلك، فقد التزم الاتحاد الأوروبي بشكل عام واعتمد مجموعة من العقوبات على النظام الليبي بتعليق كافة أشكال التعاون الفني والمفاوضات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن .

لقد سارعت فرنسا منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، إلى جانب دفعغيرها من دول العالم تجاه التدخل العسكري لحسم الوضع في ليبيا وربما يفسر هذا التشدد من قبلها من أجل الحصول على حصتها من الاستثمارات النفطية في ليبيا، خاصة بعد أن حاولت ليبيا التنصل من الالتزام بعقود تقدر بعشرات المليارات منالدولارات، أبرمت بين ليبيا وفرنسا خلال زيارة العقيد معمر القذافي إلى فرنسا في عام 2008 وكذلك التخلص من منافس قوي لسياساتها في دول الساحل والصحراء وغرب أفريقيا وحماية مصالح فرنسا الحيوية في تلك المناطق ، كما ترجع أيضاً للانتقادات التي وجهت لفرنسا لتباطئها في التعامل مع الثورتين التونسية والمصرية، وربما أراد الرئيس نيكولا ساركوزي من ذلك الإنفرادبالوضع في ليبيا من خلال تنفيذ ضربات استباقية تتيح له إبراز فرنسا كقوة رائدة في منطقة شمال أفريقيا، خاصة وأنها معنية أساساً بأوضاع المنطقة لأسباب تاريخية وإستراتيجية. وهكذا تبلور موقف فرنسا الرسمي فيمشاركتها الفعالة بدفع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لاستصدار قراراته المتعلقة بالأزمة الليبية، خاصة قراري 1970و1973 لسنة 2011 إلى جانب السبق في قيام القوات الجوية الفرنسية بغارات مدمرة على القوات المسلحة الليبية التي كانت تحاصر مدينة بنغازي في 19/3/2011.

أما بريطانيا فكانت تتمتع بنفوذ تقليدي في ليبيا الملكية قبيل ثورة سبتمبر 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي، إذ لا أحد ينكر المساعدات والدعم البريطاني لليبيين التي ساهمت إلى جانب دول الحلفاء في وضع نهاية للوجود الايطالي في ليبيا بعد ما يزيد على ثلاثة عقود بقليل من الاستعمار، وقد ساعد ذلك في أن تتمتع بريطانيا بنفوذ وتأثير كبيرين في السياسة الليبية بعد الاستقلال، وأن تحقق مصالحها الاقتصادية من خلال توثيق علاقاتها مع النظام الملكي في ليبيا، ولكن بعد

نجاح ثورة سبتمبر 1969 فقدت بريطانيا بعضا من نفوذها ومصالحها الاقتصادية، حتى وصلت علاقاتها مع النظام الجديد إلى حد القطيعة، وفي المقابل وفرت بريطانيا ملاذا آمنا للمعارضة الليبية في الخارج، وربما يفسر هذا الوضع الموقف الحاسم لبريطانيا من انتفاضةفبراير2011. لقد حاولت بريطانيا اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا لإيجاد موقع مقبول لتنفيذ سياستها الخارجية في محاولة للاقتراب من الموقف الفرنسي، وذلك بهدف حماية الاستثمارات النفطية، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة التي نتجت عن تسوية قضية لوكربي في عام2003 لقد سارعت بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في وقت مبكر، وساهمت في إقرار التدخل الدولي في ليبيا، وذلك من خلال دعم المساهمة بفاعلية في إصدار قراري مجلس الأمن الدولي1970و 1973 لسنة 2011 كما ساهمت الحكومة البريطانية في دعم المجلس الوطني الانتقالي ماديا ومعنويا ً، وبتوفير بعض معدات الاتصالات والملابس العسكرية، بما لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن الليبي، وذلك بهدف تعزيز قدرات القوات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي. كما استجابت الحكومة البريطانية لطلب المجلس الوطني الانتقالي وبموافقة الأمم المتحدة، بالإفراج عن بعض الأرصدة الليبية التي كانت مجمدة بموجب عقوبات مجلس الأمن الدولي.

وفيما يتعلق بإيطاليا التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وطيدة رغم مظاهر الشد والجذب في العلاقات بين البلدين، اتسم موقفها بالغموض في بداية الانتفاضة الليبية، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها علاقات الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية اللذين يفرضان وجودهما على طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين، فرغم المزاجية التي كان يتعامل بها القذافي مع إيطاليا، ومحاولته الظهور دائماً بمظهر المجاهد والمدافع عن حقوق الليبيين في المطالبة بالتعويض عن حقبة الاحتلال الإيطالي، فهو على يقين أن إيطاليا سوف ترضخ في نهاية المطاف لمطالبه في سبيل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في ليبيا التي تتعدى مطالب العقيد معمر القذافي الشخصية، ورغم ذلك ظلت العلاقات الليبية الايطالية مثنية.

لقد اتسم الموقف الإيطالي في بداية انتفاضة 17فبراير بالغموض، وذلك لعدة اعتبارات، لعل أهمها حساسية الإرث الاستعماري، والمصالح الاقتصادية الايطالية في ليبيا، فهي شريك رئيسي في مجالات النفط والغاز، والمشروعات التي توطدت بعد وصول رئيس الوزراء سلفيو برلسكوني Silvio Berlusconi للسلطة في إيطاليا، فقد تم توقيع على معاهدة الصداقة الليبية الايطالية في عام 2008 التي ساهمت في توطيد علاقات التعاون بين إيطاليا وليبيا، ومنحها لإيطاليا مزايا تفضيلية عن غيرها من الدول، إلى جانب تهديد العقيد معمر القذافي أنه سوف يغرق أوروبا بألاف المهاجرين غير الشرعيين في حالة انحيازها للانتفاضة، وستكون إيطاليا المتضرر الأكبر من ذلك، ورغم ذلك تأثر الموقف الايطالي بتشجيع من الدول الغربية، والرأي العام الايطالي والعالمي، ولتطور الأوضاع على الأرض لصالح الانتفاضة في

بنغازي، لقد دفعت هذه الأسباب وغيرها القيادة الايطالية لاتخاذ موقف مؤيد للانتفاضة الليبية، تبلور في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وتقديم تسهيلات كبيرة للحملة العسكرية الغربية على ليبيا في إطار تنفيذ قراري مجلس الأمن 1973 و1970 لسنة 2011.

أما ألمانيا فكانت استجابتها على ما يجري من أحداث في ليبيا بطيئة نسبيا، فرغم معارضتها للتدخل الدولي في الأزمة الليبية، إلا أنها ترى بضرورة تحرك المجتمع الدولي لإيقاف العنف الذي يمارسه القذافي في مواجهة معارضيه بما يكفل حماية المدنيين الليبيين، إن اختلاف الموقف الألماني عن الفرنسي في كون الأخير حاول استغلال الظروف الإنسانية لتحقيق مكاسب ومكانة سياسية وإستراتيجية ريادية لفرنسا التي طالما بحثت عنها وبشتى الوسائل، وما يميز قرار ألمانيا هو امتناعها عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن 2011/1973 القاضي بضرورة حماية المدنيين الليبيين باستخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك استخدام القوة، وظهرت ألمانيا من خلال هذا الموقف كطرف دولي مستقل الإرادة والقرار الرافض للخضوع للاتجاه العام العالمي، كما يعكس هذا القرار أيضا اتجاهات الرأي العام الألماني بعدم رغبة ألمانيا في استخدام قواتها العسكرية في حل النزاعات الدولية،وهو ما ميز سياسة ألمانيا في محاولة النأي بنفسها عن استخدام القوة في العلاقات الدولية بما يتفق مع ترتيبات الحرب العالمية الثانية [21]

وإذا علمنا أن التحالف الغربي الذي يقود التدخل الدولي في ليبيا إنما يعبر عن مصالح وأهداف ليست بعيدة عن الوصول إلى مصادر النفط الليبي، فإنه يمكن فهم واستيعاب ما يمكن أن نسميه لعبة الأمم في ليبيا. الموقف الغربي وتضارب المصالح يلاحظ أن فرنسا بقيادة ساركوزي قد سارعت منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، ودفعت باتجاه التدخل العسكري في الأزمة الليبية. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة التي لا تزال تعاني تبعات تدخلها في كل من أفغانستان والعراق قد اتخذت موقفاً متردداً في البداية. وقد حاولت بريطانيا اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا ومحاولة التقريب بين الموقفين الفرنسي والأمريكي. أضف إلى ذلك فإن بعض الدول الأوروبية أعضاء حلف شمال الأطلنطي مثل إيطاليا وتركيا وألمانيا واليونان قد اتسم موقفها بالتردد والغموض، وهو ما يعكس تضارباً في المصالح وتعقيداً في الحسابات. وعلى سبيل المثال فإن إيطاليا، الدولة المستعمرة السابقة لليبيا، قدمت تسهيلات للحملة العسكرية الغربية على ليبيا. وفي الوقت نفسه، كما تفيد بعض التقارير، قامت بمساعدة وتقديم العون لعائلة القذافي. وربما تعكس

[21] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدحيش ، **مرجع سابق** ،ص ص ، 91 ، 93

العلاقات والمصالح الاقتصادية والتجارية بين كل من إيطاليا وليبيا القذافي حقيقة الموقف الإيطالي من الصراع في ليبيا. ولا أدل على ذلك من أن رئيس شركة "إيني" النفطية باولو سكاروني قد سافر إلى بنغازي للتفاوض مع الثوار هناك حول التعاون في قطاع النفط الليبي.[22]

وكان الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا غسان سلامة قد وجه نداءا قبيل استقالته وعبر لقاء مع الصحفيين بعد احاطته لمجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا مطلع العام، لوقف التدخلات الخارجية قائلا: "ارفعوا أيديكم عن ليبيا. هذا البلد يعاني كثيراً من التدخل الأجنبي بشتى الطرق: من الأسلحة التي تباع لليبيين، ومن الأسلحة التي تعطى لليبيين، ومن الأعمال العسكرية الأجنبية المباشرة في ليبيا ومن البحث عن قواعد دائمةٍ في ليبيا".

وأضاف "كل هذه الأنواع من التدخل المباشر تجعل الأمور صعبة للغاية. ما أطلبه من مجلس الأمن، وما أطالب به هذه البلدان جميعها واضح جداً: ابتعدوا عن ليبيا. هناك ما يكفي من السلاح في ليبيا، ولا يحتاجون للمزيد من الأسلحة. هناك ما يكفي من المرتزقة في ليبيا، لذا توقفوا عن إرسال المرتزقة كما هو الحال الآن، إذ يفد المئات أو الآلاف منهم إلى البلاد الآن"[23]

وينطبق ذلك على الموقف فرنسا التي تدعي الحياد ودعم الشرعية في الصراع الليبي؛ فقد حاولت أن ترعى مفاوضات بين أطراف الصراع، لكنها اتهمت السراج بتعطيل جهود المصالحة التي رعتها.

وركزت الدبلوماسية الفرنسية على الأرض على دعم الجنرال حفتر، وعطلت مع روسيا إصدار بيان إدانة شديد اللهجة من مجلس الأمن، كما في الاتحاد الأوروبي، لهجوم حفتر على العاصمة الليبية على الرغم من الادانات الشديدة التي صدرت عن عدد من الدول الغربية.

[22] حمدي عبد الرحمن ، **مرجع سابق**

[23] عربي BBC NEWS، **مرجع سايق**

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من الصراع في ليبيا

وبالنسبة للموقف الأمريكي فإنه يقع أسير اتجاهات ثلاثة تسود المؤسسات والمصالح الأمريكية. أول هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي حتى لو كان الثمن تقسيم ليبيا. وربما يمكن فهم ذلك من الإشارات المبكرة التي أعلنها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جيمس كلابر التي أكد من خلالها، تفوق قوات العقيد القذافي وإمكانية استمراره على رأس السلطة في الوقت نفسه الذي يمكن فيه تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة. أما الموقف الأمريكي الثاني فتعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية. وقد عبر عن هذا الموقف رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مولن ووزير الدفاع روبرت جيتس في أثناء شهادتيهما أمام الكونجرس الأمريكي. ويرتبط الموقف الأمريكي الثالث من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأمريكية أمثال سوزان رايس وهيلاري كلينتون. إذ يؤكد ذلك الموقف الذي يميل إليه الرئيس أوباما إلى ضرورة رحيل القذافي، على الرغم من أن التفويض الدولي لا يشمل "تغيير النظام" في ليبيا.[24]

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالعمل على تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط من خلال ثنائية الهيمنة والنفوذ على مصادر النفط والغاز، والحفاظ على أمن إسرائيل أكثر من إهتمامها بالقيم والمثل الديمقراطية المتمثلة في دعم طموحات شعوب المنطقة في تحقيق الحريةوالديمقراطية. وبسبب ما حدث، وما يزل يحدث في المنطقة العربية من انتفاضات شعبية، وما نتج عنها من تداعيات، أصبح ليس بمقدور الولايات المتحدة الاستمرار في دعم الأنظمة المخالفة للقيم الديمقراطية على حساب مطالب الشعوب التي تنادي بالحرية والديمقراطية وتحسين الأوضاع المعيشية، وبالتالي لا مناص من الاستجابة لهذه المطالب بما لا يتعارض مع المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة. لقد تميز الموقف الأمريكي تجاه ما يجري من أحداث في ليبيا في بداية الأمر بالتريث وعدم الاندفاع ويرجع ذلك لمعاناتها من تبعات تدخلها في كل من أفغانستان والعراق والصومال، فالموقف الأمريكي ظل أسير إتجاهات ثلاثة توجه المؤسسات والمصالح الأمريكية، الأول تدفع به الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في بسط المزيد من الهيمنة على موارد النفط والطاقة في العالم بما في ذلك النفط الليبي، الذي يتميز بالجودة والوفرة نسبيا وقربه من مناطق الاستهلاك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب أن طرق نقله تعتبر آمنة، ولا تشهد توترات مقارنة بنفط الخليج ، كما يعزى هذا التردد أيضاً في الموقف الأمريكي، والذي

24، حمدي عبد الرحمن ،**مرجع سابق**

عبرت عنها الإشارات المبكرة التي أعلنها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA جيمس كلابر Clapper James التي أكد من خلالها إلى إمكانية تفوق العقيد معمر القذافي واستمراره على رأس السلطة مع أمكانية تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة.

أما الاتجاه الثاني فعبرت عنه وزارة الدفاع الأمريكية Pentagon التي لا تريد التورط في حرب جديدة، ولو كانت في صالح شركات النفط خوفا من الانزلاق في مستنقع ليبي أشبه ما يكون بالعراق والصومال وأفغانستان، وقد عبر عن هذا الاتجاه رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن Michael Mullen ووزير الدفاع روبرت جيتس Robert Gates أثناء جلسة استماع أمام الكونجرس الأمريكي على أن الدافع وراء التدخل الأمريكي في ليبيا هو دعم الحلفاء الأوربيين.

ويرتبط الاتجاه الأمريكي الثالث والأخير من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأمريكية أمثال سوزان رايس Susan Rice وهيلاري كلينتون Hillary Clinton ، فقد أوضح تحقيق نشرته جريدة نيويورك تايمز New York Times أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون كانت الداعم الأكبر لمشاركة واشنطن في الحملة العسكرية ضد ليبيا، ونقلت الجريدة عن وزير الدفاع، روبرت غيتس، "إنه في أكثر من نصف القرارات التي اتخذتها الإدارة الأميركية، فإن دعم هيلاري كلينتون كان السبب الرئيس في إقناع الرئيس باراك أوباما المتردد في اتخاذها".

وكانت الغلبة في نهاية الأمر للاتجاه الأخير، الذي تدعمه مصالح شركات النفط الأمريكية، والقاضي بضرورة اللحاق بالتدخل العسكري بل وقيادته، وذلك للحفاظ على موقعها القيادي في العالم، وما يتطلب ذلك من دعم مصالح حلفائها في غرب أوروبا ، كما صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن في جلسة استماع لمجلس الشيوخ الأمريكي، وأن لا يترك الوضع في ليبيا للاندفاع الفرنسي، ولقد ساهمت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية حاسمة ضد دفاعات الجيش الليبي الجوية، ودعمت قوات حلفائها بالقنابل الذكية، وأخذت على عاتقها تزويد الطائرات المشاركة في الحملة بالوقود، إلى جانب الدعم اللوجستي في العمليات العسكرية لكونها الدولة التي تقود الحلف .[25]

[25] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدحيش، **مرجع سابق** ،ص ص ، 88 ، 90

المطلب الثالث : مواقف تركيا وروسيا والصين من الصراع في ليبيا

أولا : الموقف التركي

انعكست العلاقات مع ليبيا على الموقف التركي الذي جاء أكثر تحفظا إزاء التدخل الخارجي في الشأن الليبي، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم دول حلف شمال الأطلسي، وبدت تركيا أقرب إلي تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية ولعل سبب هذا التردد هو ما وصل إليه مستوى التّبادل التجاري بينها وبين ليبيا في عام 2010 التي سجلت حينها 9.8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013 .

أما على مستوى العلاقات السياسية، فقد ارتبطت تركيا مع ليبيا بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد معمر العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التّدخل العسكري في قبرص عام 1974 وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة العربية في سرت 2010 وقد عمل القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان في قمة سرت للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد العربية والأفريقية والإسلامية.

انطلاقا من ذلك، ونتيجة لتعاظم الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فسرت تركيا أن السعي لاستصدار تدخل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الركيزة الأساسية لمعارضة أي تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن التأكيد على ذلك بالإشارة إلى تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عندما قال "نحن العثمانيون الجدد" في إشارة إلى تنامي الدور التركي في شمال أفريقيا على حساب الدول الكبرى، وفي لهجة سادت فيها نزعة التحدي قال أوغلو في 24/11/2010 :" لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية أن يجد نيكولا ساركوزي، كلّما رفع رأسه في أفريقيا، سفارة تركية عليها العلم التركي".

لقد جاءت براغماتية الموقف التركي نتيجة لواقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل الانحياز إلى التدخل في الأزمة الليبية، وبصدور قرار مجلس الأمن رقم 2011/1973 والقاضي بفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، وما تلاها من إحالة تطبيق القرار إلى حلف شمال الأطلسي، كان

لازما على تركيا المشاركة في الحملة العسكرية إدراكا منها أن النظام السياسي الليبي زائل لا محالة، وهو ما جعلها تنحاز مكرهة لصالح الانتفاضة واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي، ومساهمتها الفعالة في تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة الليبية[26]

بدا التدخل التركي في الصراع الليبي عاملا حاسما في إعادة توازن القوة وإنقاذ حكومة الوفاق، المعترف بها دوليا، بعد أن وصلت القوات التي يقودها الجنرال حفتر إلى ضواحي عاصمتها طرابلس. وكانت تركيا قبل أن يقر برلمانها إرسال قوات إلى ليبيا قد أمدت هذه الحكومة بمركبات مدرعة وأدارت عمليات لطائرات مسيرة في المعارك لصالحها.

وقد استخدمت أنقرة عنوانا فضفاضا لتدخلها هناك تحت باب تقديم "المشورة والتدريب" وتبرر ذلك أيضا بأنها تتدخل بناء على دعوة من حكومة معترف بها دوليا قد وقعت معها اتفاقية.وتعتبر تركيا ليبيا، البعيدة عنها جغرافيا، موقعا أساسيا في استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلا لمد نفوذها في شمال وشرق أفريقيا، وتحرص على التمسك بها بعد خسارتها السودان التي مالت بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عمر البشير نحو المحور السعودي الإماراتي. وتقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء هذا الموقف التركي، إذ تسعى تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة للحصول على حصة من نفط ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية.

وقد وقعت أنقرة مع طرابلس أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة فضلا عن مذكرتي تفاهم وقعتا في اسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية.

ويرى جوناثان ماركوس مراسل الشؤون الدبلوماسية والدفاع في بي بي سي أن اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع ليبيا "تجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة المزعومة في شرق البحر المتوسط من الأراضي التركية إلى حافة المنطقة التي تطالب بها ليبيا... وترسل إشارة إلى اللاعبين الآخرين في مجال الطاقة في المنطقة، إنه ما لم يتم ضمّ أنقرة إلى المعادلة، سيكون وصول خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا معقداً".

[26] **المرجع نفسه** ، ص ص ، 97 ، 98

فتركيا تسعى عبر هذا الاتفاق إلى كسب طرف مؤيد لها في الصراع الإقليمي على غاز المتوسط وفي التفاوض على ملف الطاقة في هذه المنطقة.واعتبر محللون الخطوة التركية بمثابة جهد مباشر لمواجهة إسرائيل ومصر واليونان وقبرص الذين أنشأوا منتدى غاز للشرق المتوسط.

وتمتلك تركيا علاقات اقتصادية واسعة مع ليبيا منذ نظام العقيد القذافي، وتشير تقارير إلى أن ليبيا تأتي في المرتبة الثالثة في تسلسل الدول التي تتولى فيها الشركات التركية تنفيذ مشاريع مختلفة. ويلعب العامل الإيديولوجي أيضا دورا رئيسيا في الاندفاع التركي للعب دور أساسي في ليبيا عبر تبنيها دعم جماعة الإخوان المسلمين والجماعات المقربة منها، لاسيما بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي في مصر وإعلان الجماعة تنظيما إرهابيا فيها.وباتت ليبيا موضع المواجهة الرئيسي في هذا الصراع، حيث ألقت تركيا بكل ثقلها لدعم حلفائها في المعركة الدائرة هناك في مواجهة الجنرال حفتر والجماعات التي تحظى بدعم المحور المصري الاماراتي السعودي.[27]

ثانيا : موقف دولتي روسيا والصين

تدلل مجريات أحداث الانتفاضة الليبية في 2011على تأييد روسيا والصين للعقوبات الاقتصاديةوالعسكرية والسياسية التي فرضت على النظام الليبي وفق القرار1970 لسنة2011 وهو ما يعكس نوعا من التوافق مع الدول الغربية إزاء الوضع في ليبيا، إلا أن سرعان ما حدث تباينا واضحا بين هاتين الدولتين وبين مواقف الدول الغربية، ويتجسد ذلك في موقف هاتين الدولتين من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973لسنة2011 الذي أقر فرض منطقة حظر جوي على النظام الليبي، كما أصبح هذا التباين واضحاً في تحفظ كلتا الدولتين على القرار، رغم عدم استخدامهما حق النقض الفيتو عليه، ولعل سبب ذلك يرجع لضغوط الدول الغربية، وكذلك رد النظام الليبي العنيف واستخدامه المفرط للقوة والأسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين، فهناك من يرى أن روسيا والصين خدعتا في الحالة الليبية، وأشار السفير الروسي بهذا لخصوص أن القرار1973 لسنة2011 لم يخول لدول حلف الناتو الأذن القانوني بالتدخل العسكري وتغيير النظام السياسي القائم في ليبيا كما زادت حدة التباين في الاتساع مع تجاوز قوات التحالف الدولي الجوية التفويض الممنوح من الأمم المتحدة وفق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالأزمة الليبية.

27 BBC NEWS عربي، **مرجع سابق**

لقد ارتبطت روسيا بعلاقات ومصالح وطيدة مع ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي ورثتها عن الحقبة السوفيتية، واستمرت هذه العلاقات على حالها حتى قيام انتفاضة 17فيفري2011 التي رأت فيها تهديدا مباشرا لهذا النفوذ، قد يجعلها تخسر صفقات أسلحة ومشاريع كبيرة تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز، وبناء مؤسسات ومصانع عملاقه تقدر بعشرات المليارات من الدولار، وهذا ربما يفسر استمرار روسيا في دعم ليبيا في مواجهة معارضيه رغم عدم اعتراضها في بادئ الأمر على قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة الليبية ، وهو مما جعلها تكتفي بعدم الاعتراض علىقراري مجلس الأمن 1970 و 1973 لسنة 2011 مع أنها لم تتوقف لاحقاعن انتقاداتها لتنفيذ هاذين القرارين.

وبخصوص الصين، فقد شكلت الثورات العربية تحد حقيقيا لنفوذها المتنامي في المنطقة، حيث يتعارض الانحياز لهذه الثورات مع طبيعة النظام السابق فيها من جهة، ويفقدها حلفاء تقليدين في المنطقة العربية من جهة أخرى، فمن الملاحظ أن الاقتصاد الصيني يعتمد أساسا على علاقات عقلانية متوازنة مع أغلب دول العالم، وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، مما جعلها تتسم بالتريث والتمعن في اتخاذ قرارات سياستها الخارجية في أي قضية دولية قد تتسبب في فقدانها لمصالحها الاقتصادية، فالصين دولة ترتبط بعلاقات اقتصادية كبيرة مع ليبيا، فاستثماراتها في ليبيا كبيرة في مجال الاتصالات والإسكان تقدر بنحو 20 مليار دولار، تكفي الإشارة إلى أنه غداة الانتفاضة الليبية، وصل عدد العمال الصينيون في ليبيا نحو30ألف عامل يعملون في الشركات الصينية المنتشرة في معظم مناطق البلاد، وهكذا اتجه الموقف الصيني في بداية الأزمةبالانحياز لصالح القذافي، ولكن مع ميل الكفة لصالح الانتفاضة اتجهت الصين دون تردد لتغيير موقفها لصالح المجلس الوطني الانتقالي.[28]

عطلت فرنسا مع روسيا إصدار بيان إدانة شديد اللهجة من مجلس الأمن لهجوم حفتر على طرابلس ، تقف روسيا في المحور الذي يدعم قوات شرق ليبيا، بقيادة الجنرال حفتر. وكان تقرير أممي قدم إلى مجلس الأمن الدولي في 24 أبريلالماضي قد أشار إلى وجود مرتزقة روس يقاتلون من مجموعة فاغنر إلى جانب القوات التي يقودها حفتر منذ

[28] أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدريقي ، **مرجع سابق** ،ص ص. 93 ، 94

أكتوبر/تشرين الأول 2018.واتهمت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) الأسبوع الماضي روسيا بتصدير المزيد من الأسلحة إلى ليبيا وانتهاك الحظر على تصدير السلاح إلى أطراف الصراع فيها.[29]

وأوضحت الوزارة أن هذه الأسلحة تضمنت طائرات مقاتلة وصواريخ دفاع جوي وألغاما أرضية وسيارات مدرعة. كما نشرت صوراً ملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية، قالت إنها تُظهر معدات عسكرية أرسلتها مجموعة فاغنر إلى "الخطوط الأمامية" للنزاع في مدينة سرت.وأشارت إلى أنها وثّقت إرسال روسيا 14 طائرة من طراز ميغ-29 وسو-24 إلى ليبيا من خلال مجموعة فاغنر.وسبق أن نفت روسيا غير مرة مثل هذه الاتهامات الأمريكية عن إرسالها طائرات مقاتلة لدعم قوات مجموعة "فاغنر" الخاصة في ليبيا.

ويبدو أن سعي موسكو لتأسيس قاعدة لنفوذها في ليبيا هو ما يشغل واشنطن التي ظلت ترسل إشارات متناقضة بشأن أطراف الصراع في ليبيا، متمثلين بحكومة الوفاق وقوات شرق ليبيا

[29] عربي BBC NEWS ، **مرجع سابق**

الفصل الثالث

أبرز التسويات السياسية

وفرص التوافق

ونعالجه في مبحثين:

- **المبحث الأول: فرص التسويات السياسية في لقائي الصخيرات وبرلين**
- **المبحث الثاني: الإنتخابات الليبية العامة 2020وفرص الاستقرار**

تمهيـــــــــد

مع فشل إجراء انتخابات رئاسية في ليبيا وفقاً للموعد الأممي المحدد ديسمبر 2021 يوجه البعض الاتهامات إلى السلطات التشريعية بالبلاد، وسط حالة من "خيبة الأمل" دفعت بعض السياسيين إلى الدهشة من عدم قدرة السلطات على إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده"، بينما ذهب البعض إلى أن السبب الحقيقي لفشل إجراء الانتخابات يتمثل في "ترشح بعض الشخصيات، التي يرى البعض في الداخل والخارج أن فوزها برئاسة ليبيا سيتعارض مع مصالحهم"، وليس كما يظن الذين وجّهوا الانتقادات إلى القوانين –رغم قصورها– فهي لم تكن العائق الرئيسي الذي منع المفوضية من استكمال مراحل العملية الانتخابية.

ليبيا لن تخرج من أزمتها ولن تتقدم في اتجاه السلام والاستقرار إلا بالحوار بين الجميعلكن أمام ضيق الوقت وغياب قرار حاسم وفي ظل لقاءات متكررة داخل ليبيا وخارجها لإعادة ترتيب الأوراق بين الأطراف السياسية والتدافع بين المفوضية والبرلمان من جهة ، وبين المجلس الأعلى والحكومة من جهة يبقى الإستقرار في ليبيا مؤجل إلى حين ..

لذا كان لزاما أن نختتم هذه المذكرة بالفصل الثالث والمعنون بالتسويات السياسية وفرصة الإنتخابات القادمة للتوافق والذي سنعرج فيه على فرص لقائي الصخيرات وبرلين كفرصتين للإتفاق السياسي ثم نناقش الإنتخابات الليبية العامة ، الرئاسية والتشريعية المؤجلتين منذ ديسمبر 2021 كفرص للحل ورجوع الجميع إلى الحوار كسبيل وحيد لحل الخلافات في بلد كثُر فيه المتدخلون بحكم الثروات والجوار والمصالح.

المبحث الأول : فرص التسويات السياسية في لقائي الصخيرات وبرلين

المطلب الأول : إتفاق الصخيرات حول الصراع في ليبيا 2015 وأبرز بنوده

ينص الاتفاق الذي وقعه المشاركون في الحوار الليبي يوم 11 يوليو/تموز 2015 في مدينة الصخيرات المغربية بالأحرف الأولى على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة.

ووقع المشاركون على مسودة الاتفاق الرابعة المعدلة التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية، في غياب المؤتمر الوطني العام بعد أشهر من المفاوضات.وحضر حفل التوقيع وفدُ مجلس النواب الليبي المنحل بطبرق ووفد يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين، وممثلون عن عدد من البلديات منها مصراتة وطرابلس، وحضره المبعوث الأممي إلى ليبيا برناردينو ليون، إضافة إلى وزير خارجية المغرب صلاح الدين مزوار. كما حضره السفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا، إضافة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي بليبيا.

وتضمنت المسودة الأممية ثلاث نقاط هي: تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن.

ويعني التوقيع بالأحرف الأولى عدم إمكانية إدخال تعديلات جديدة على المسودة الرابعة المعدلة التي اقترحتها الأمم المتحدة، وإرجاء مناقشة النقاط الخلافية الى حين مناقشة الملاحق المرتبطة بهذا الاتفاق .

وأشار المبعوث الأممي إلى ليبيا أن الاتفاقية ستضع الحجر الأساس لدولة القانون والفصل بين السلطات الذي جاء نتيجة عدة أشهر من المفاوضات ونتيجة لجهود العديد من الليبيين الذين يحضرون التوقيع، إضافة لممثلي البلديات والأحزاب السياسية والنساء والنشطاء وممثلي القبائل.

– أبرز بنود إتفاق الصخيرات

1.حكومة وحدة وطنية: تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية حيث نصت المسودة الرابعة المعدلة التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية على"تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص".وتُكلّف الحكومة

بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكون من مجلس للوزراء يترأسه رئيس مجلس الوزراء، وعضوين نائبين، وعدد من الوزراء، ويكون مقرها بالعاصمة طرابلس، ومدة ولايتها عام واحد.

2.برلمان طبرق هيئة تشريعية: أشار مقترح الأمم المتحدة إلى أن السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية –التي لم تُذكر مدتها– تضم مجلس النواب "المنتخب" في يونيو/حزيران 2014 (برلمان طبرق).

3.مجلس أعلى للدولة : جاء في الاتفاق تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن. وذكر الاتفاق أن المجلس الأعلى للدولة –وهو أعلى جهاز استشاري– يقوم بعمله باستقلالية، ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من 120 عضوا.

في المقابل، غاب عنه المؤتمر الوطني العام بطرابلس الذي رفض التوقيع على المسودة الأممية لعدم تضمنها نقاطا أساسية طالب بتعديلها.

وكان من أهم النقاط الخلافية بين وفدي برلماني طبرق وطرابلس تركيبة مجلس الدولة، حيث أوضحت الأمم المتحدة أنه "سيتم معالجته تفصيلا بأحد ملاحق الاتفاق، ودعت كافة الأطراف إلى تقديم مقترحاتهم إزاء هذا الشأن مع مراعاة مبادئ التوافق والتوازن وعدالة التمثيل".[30]

–عملية حفتر على طرابلس بعد إتفاق الصخيرات

تحدثت تقارير عن تأييد الرياض لتحرك حفتر نحو العاصمة طرابلس ، ويدعم ذلك الزيارة السريعة التي أجراها حفتر للعاصمة السعودية ولقائه ملكها سلمان بن عبد العزيز. ولا جدال في الدعم اللامحدود من مصر والإمارات للعملية العسكرية ، كما تأكد لاحقا دعم فرنسا وروسيا لها .

[30]موقع الجزيرة ، "أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات"،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/(2015/7/12)

لكن الموقف الدولي كان في مجمله مترددا ، كما أن الحراك الضاغط على حفتر لم يظهر إلا بعد دخول الأتراك على الخط وبعد مشاركة الروس في المعارك من خلال قوات فاغنر ، وهذا وقع بعد نحو تسعة أشهر من بداية الهجوم.[31]

وبهذا تقوضت بشائر الإتفاق الذي أسفر عنه اجتماع الصخيرات وعادت الأزمة الليبية إلى مستنقع العنف والمعارك المسلحة هنا وهناك ، وعاد المشهد السياسي إلى ضبابيته المعهودة.

[31] السنوسي بسيكري، **أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية المسارات ، العثرات ، المآلات**(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، مارس 2022)، ص 166 .

المطلب الثاني : مؤتمر برلين حول الصراع في ليبيا 2020 وأهم مخرجاته

أدت عملية التشاور بشأن ليبيا من قبل الحكومة الألمانية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، غسان سلامة، في سبتمبر 2019. إن عملية برلين هي الخطوة الثانية من مبادرة الخطوات الثلاث التي أعلنها الممثل الخاص في إحاطته لمجلس الأمن يوم 29 يوليو 2019. شاركت الأمم المتحدة في العملية إلى جانب حكومة ألمانيا التي استضافت هذا الحدث بسخاء وقدمت دعما دبلوماسيا قويا.

وفي 19 يناير 2020، جمع مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا، بدعوة من المستشارة أنجيلا ميركل، حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وممثله الخاص في ليبيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

تمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بالأزمة الليبية وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل البلد.

أهم النقاط المتفق عليها في مؤتمر برلين

أولا : المسار السياسي

ينشد الليبيون في المقام الأول توحيد المؤسسات التنفيذية والسيادية والاقتصادية والمالية والأمنية والعسكرية في البلاد . و تنخرط بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مشاورات مكثفة مع الأطراف الليبية وأعضاء مجلس النواب و المجلس الأعلى للدولة، فضالً عن الفعاليات الرئيسية الأخرى للبحث في إمكانية إ عادة تمثيلا كافيا في جميعً إنشاء سلطة تنفيذية تؤدي عملها على الوجه الأمثل. كما يجب تمثيل المرأة والشباب المشاورات .

واستنادا إلى المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي، أطلقت البعثة عملية إطلاق مسار للحوار السياسي يعقد خارج ليبيا بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، ويضم 40 مثلا عن التشاور مع الفعاليات الرئيسية.

وسوف يتم عرض الحكومة على مجلس النواب للتصويت على منحها الثقة. و بطبيعة الحال، فإن تشكيل حكومة جديدة سوف يتطلب موافقة جميع الأطراف على حل السلطات التنفيذية الحالية. ويجب أن يتزامن ذلك مع توحيد

المؤسسات الوطنية المنقسمة في الوقت الراهن وسيكون من الأهداف الرئيسية لمجلس النواب أن ينتهي من إصدار التشريع الانتخابي الإلزامي لإنهاء الفترة الانتقالية.

و لدعم هذا الهدف، يجب تمويل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تمويلا كاملا وتزويدها بالعدد الكافي من الموظفين. وسيرسم المسار السياسي خارطة طريق تهدف الى تمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وضمان تمويلها.

ثانيا : المسار الاقتصادي والمالي

من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير متكاملة لتوحيد المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية وتعزيز نزاهتها بما يمكنها من أن تصبح أكثر شفافية وقدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة. و من بين التدابير المحددة دعم العمليات الجارية لتوحيد مصرف ليبيا المركزي، وتعزيز التواصل على كل المستويات بين مسؤولي المصرفين والتنفيذ الصارم لقانون المصارف، بما في ذلك إعادة التمكين الكامل لمجلس إدارة المصرف المركزي. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء تقديم المساعدة والإرشاد للمؤسسة الليبية للاستثمار في عملية المراجعة التي تشتد الحاجة اليها. كما ينبغي تشجيع المؤسسة الوطنية للنفط على تعزيز الشفافية وتزويدها ب الموارد الأزمة لتحديث قطاع النفط. و يقترح البيان الختامي لقمة برلين مبادرتين اقتصاديتين جديدتين و هما: إنشاء لجنة خبراء اقتصادية ليبية وصندوق ليبي لإعادة الإعمار والتنمية. تتألف اللجنة من مسؤولين وخبراء ليبيين يعكسون التنوع القطاعي والجغرافي في البلاد؛ وتضم اللجنة أمانة عامة مستقلة. وتوفر اللجنة منصة للحوار الشامل وتسمح للمؤسسات القائمة بالعمل تدريجيا على مواءمة السياسات الاقتصادية والمالية مع العمل على بناء الثقةً اللازمة لتوحيدها. وإتخاذ خطوات فورية لتعزيز الحكم المحلي عن طريق:

1. إجراء الانتخابات البلدية المتبقية قبل منتصف عام 2020.

2. التفعيل الفوري للقانون رقم 59 ،لاسيما إنشاء المجلس الأعلى للحكم المحلي.

3. زيادة ميزانية الدعم المالي للبلديات لعام 2020 بقدر كبير . ولدعم نجاح المسار السياسي و الاقتصادي- المالي، يتعين على الدول المشاركة في مؤتمر برلين والمنظمات الإقليمية أن تعقد اجتماعات مع الجهات الليبية الأساسية التي تتواصل معها لدعم العملية ونتائجها، بما في ذلك تعزيز خطوط نجاح المسار الاقتصادي.

ثالثا : المسار الأمني والعسكري

تضم السلة الأمنية سلسلة من الخطوات لتعزيز قبول الأطراف الليبية لدعوات التوصل الى هدنة بما يؤدي إلى وقف شامل ومستدام للأعمال العدائية في ليبيا واستقرار الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد وتسريح التشكيلات المسلحة وإعادة توحيد وبناء المؤسسات الأمنية القائمة.

وسوف تكون خارطة الطريق الأمنية متسقة على نحو وثيق مع الجهود السياسية ،تشمل الخطوة الأولى إنشاء لجنة 5+5 وهي لجنة عسكرية مشتركة من ضباط عسكريين و/أو ضباط شرطة نظاميين تحت رعاية الأمم المتحدة بالاعتماد على محادثات القاهرة والوثائق المتمخضة عنها. وتشكل اللجنة العسكرية المشتركة المظلة التي سيتم بموجبها إنشاء لجان فرعية يتركز عملها على:- الهدنة/ وقف إطلاق النار -نزع السلاح والتسريح وإعادة ادماج المسلحين في المجتمع المدني- مكافحة الإرهاب-الترتيبات الأمنية/ مراقبة الحدود

و تشمل الخطوة الثانية توطيد الهدنة مع التسريح الفوري للمقاتلين غير الليبيين المتواجدين في مسرح القتال ومساعدتهم للعودة الى بلدانهم. و تشمل الخطوة الثالثة الشروع في المفاوضات تحت مظلة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار مع كل ما ستتبعه هذه المحادثات بما في ذلك: اختصاصات آلية مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه (مشتركة بين الأمم المتحدة وليبيا) ؛ وفصل القوات وتدابير بناء الثقة وإنشاء فرق عاملة مشتركة تتألف من ممثلين للطرفين و مدعومة من الأمم المتحدة. وتكون اللجنة العسكرية المشتركة مسؤولية عن تحديد الإطار الزمنيللمفاوضات وتنفيذ الاتفاق في غضون فترة معقولة.

ستجري مجموعة العمل الفنيةوفريق العمل المعني بالتسريح ونزع السلاح وإعادة إدماج وإحصاء للتشكيلات المسلحة "قوات الدعم" بالتعاون مع وزارة الداخلية.ويحدد فريق العمل الأفراد والتشكيلات التي يمكن تأهيلها، أو يتطلب إصلاحها أو تفكيكها ونزع سلاحها. و ينبغي تقديم الإرهابيين والمجرمين إلى العدالة.وذلك من قبل وزارتي الداخلية وتشمل الخطوة الرابعة تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة بدءا والدفاع بحكومة الوحدة الجديدة. و يحدد فريق العمل احتياجاته من المساعدة الدولية و ينسق عملية تقديمها، بدعم من البعثة.

رابعا : حظر التسليح

تقع مسؤولية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الحالية ذات الصلة بنظام الجزاءات وحظر التسليح في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء.. ومن المتوقع أن يلتزم المشاركون في برلين بالامتثال للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على التسليح ، فضلا عن تعزيز التشريعات الوطنية ذات الصلةوتتولى مجموعة برلين تنسيق المساعدة الفنية زيادة عن حث النظراء الليبيين على تشجيع تنفيذ الجزاءات.

و يشكل الاحتجاز التعسفي وغير القانوني شاغلا رئيسيا ودعم المؤسسات القضائية والشرطة القضائية لمراجعة أوضاع النزلاء في السجون وتدقيق المعلومات المتوفرة عنهم وتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة.وعلى هذه اللجنة أيضاً ، مع دعم السلطات لوضع حد للاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين وإغلاق مراكز الاحتجاز تدريجيا ووضع

[32]

بدائللاحتجاز.

32موقعبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ،"مؤتمر برلين حول ليبيا – 19 كانون الثاني/يناير 2020،" **https://unsmil.unmissions.or**

المبحث الثاني : الإنتخابات الليبية العامة 2020 وفرص الإستقرار

المطلب الأول : العقبات الكبرى أمام الإنتخابات العامة الليبية

كان من المفترض أن يكون الليبيون على موعد اليوم مع الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، لكن وعوضا عن ذلك تسود حالة من الغموض مصير العملية السياسية في البلاد مع عدم إجراء الاستحقاق الرئاسي. وكان لافتا إن السلطات لم تعلن صراحة بشكل رسمي عن إرجاء الانتخابات، بل شهدت الأيام الأخيرة تصريحات وقرارات تؤكد جميعها أن الاقتراع الرئاسي لن يجرى في موعد الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون أول 2021 .

وكان من بين قرارات إعلان مجلس النواب تشكيل لجنة برلمانية لوضع خارطة طريق للمرحلة المقبلة،. وكتب رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بالإشراف على الانتخابات إلى رئيس مجلس النواب عقيلة صالح في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2021 يبلغه بـ "استحالة" إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها وطلب من صالح، الذي علق مؤقتاً مهامه كرئيس للمجلس كي يتمكن من خوض الانتخابات، العودة إلى منصبه.وتضمن خطاب رئيس اللجنة ما سبق أن أدلى به كل من المتحدث باسم البرلمان ورئيس لجنة الشؤون الداخلية فيه من تصريحات أكدت أن التأجيل أمر لا مفر منه.

وفي 22 ديسمبر/ كانون الأول 2021 اقترحت لجنة الانتخابات رسمياً تأجيل الانتخابات لمدة شهر ودعت مجلس النواب الذي يتخذ من شرقي ليبيا مقرا له لتحديد يوم 24 يناير/ كانون الثاني موعدا جديدا للانتخابات.

وقالت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إنها تتقدم بالاقتراح بما يتماشى مع المادة 43 من قانون الانتخابات الرئاسية والتي تنص على أن المفوضية يمكن لها أن تؤجل العملية الانتخابية وبعد ذلك يجب على مجلس النواب تحديد موعد جديد لها في غضون 30 يوماً.

رغم أنه بات من الواضح في وقت سابق من هذا الشهر أنه لا يمكن تجنب التأجيل، إلا أن المؤسسات الرئيسية تجنبت تحمل المسؤولية عن الإعلان رسمياً عن ذلك. وفي 11 ديسمبر / كانون الأول أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تأجيل إصدار قائمة المرشحين النهائية والتي بدونها لا يمكن بدء الحملة الانتخابية.

في ظل عدم وجود قائمة بالمرشحين وتعقيدات أخرى تتعلق بإجراء الانتخابات، أصر رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح، في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2021 على أنه من حق مجلس النواب إعلان أي تأجيل للانتخاب.

هذا المأزق الذي تواجهه المفوضية ومجلس النواب هو الحلقة الأحدث في شهور من الجدل بين اللاعبين الرئيسيين في ليبيا حول كيفية وموعد إجراء الانتخابات.

يحتل مجلس النواب موقعاً فريداً في مشهد الانتخابات، حيث تولى صياغة قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وبحسب التقارير فأن رئيس مجلس النواب والمرشح الرئاسي عقيلة صالح أصدر قانون الانتخابات الرئاسية المثير للجدل من جانب واحد دون تصويت النواب عليه.أثار القانون خلافات لأنه ينص على أن أي مرشح يشغل منصباً مدنياً أو عسكرياً يجب أن يترك منصبه قبل ثلاثة أشهر من التصويت لكن يمكنه العودة إليه إذا لم ينجح في الانتخابات.تجاهل مجلس النواب طلبات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا بإلغاء هذا الشرط.

استقال خليفة حفتر، حليف عقيلة صالح والقائد العسكري القوي في شرق ليبيا، من منصبه مؤقتاً لخوض الانتخابات بما يتماشى مع هذا الشرط مما أثار موجة من الغضب لأنه شن حملات عسكرية متتالية على أجزاء أخرى من البلاد.وتم السماح لرئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة بالترشح على الرغم من تساؤلات حول بقائه رسمياً في منصبه حتى اقتراب موعد الانتخابات.

دخلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في خلافات مع المحاكم الليبية بشأن أهلية سيف الإسلام القذافي بعد أن كانت قد استبعدته من قائمتها الأولية للمرشحين.كما سعى رئيس المفوضية عماد السايح إلى التقليل من أهمية التأثير المحتمل للمقاطعات المحلية للانتخابات والاحتجاجات عليها وعلى المرشحين المثيرين للجدل.ودعا خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة الذي يتخذ من طرابلس مقراً له ويلعب دورا استشاريا، مرارا وتكرارا إلى تأجيل التصويت الرئاسي.ويعارض المشري منذ فترة طويلة إجراء الانتخابات قبل التصويت على دستور للبلاد.

ووقف زعماء محليون وقادة ميليشيات في مدينة مصراتة الغربية التي تتمتع بنفوذ قوي الى جانب المشري، بينما هددت شخصيات في بلدة الزاوية المجاورة بإغلاق مراكز الاقتراع في حال بقاء حفتر و القذافي الابن في قائمة المرشحين.

في المقابل حذر ثلاثة مرشحين بارزين من مدينة مصراتة وهم السياسيان فتحي باشاغا (وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق)، وأحمد معيتيق، ورجل الأعمال محمد المنتصر من تأخير الاقتراع.

ويتنافس الثلاثة ضد رئيس الوزراء الدبيبة الذي ينحدر أيضا من مدينة مصراتة، وكانوا مؤخراً ضمن وفد عقد اجتماعا نادرا مع خصم الدبيبة الجنرال خليفة حفتر. وأثار ذلك الاجتماع الدهشة لأن باشاغا ومعيتيق توليا مناصب في حكومة

الوفاق الوطني التي كان مقرها في العاصمة طرابلس التي تعرضت لحملة عسكرية عنيفة من قبل قوات حفتر عامي 2019 و 2020.

على الرغم من البيانات التي صدرت في 22 ديسمبر/كانون الأول من قبل رئيس لجنة الانتخابات في مجلس النواب حول استحالة إجراء التصويت في الوقت المحدد واقتراح المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تأجيل التصويت لمدة شهر لا يزال من غير الواضح ما هي الخطوات الرسمية الأخرى التي يتعين اتخاذها.

لكن ليس من المؤكد متى سيتخذ المجلس قرارات نهائية في هذا الصدد، وما تأثير ذلك على الانتخابات البرلمانية التي قال رئيس مجلس النواب قبل فترة، إنها ستجرى بعد أسابيع من الانتخابات الرئاسية.[33]

ويلقي التأخير أيضا بظلال من الشك على مصير المرشحين، حيث استقال بعض من يشغل منهم مناصب سياسية وعسكرية مؤقتا من منصبه لخوض الانتخابات.كان من المفترض أن تستمر حكومة الوحدة الوطنية في الحكم بعد الانتخابات الرئاسية وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية.

وتكهن محللون للشأن الليبي بأن فراغ السلطة قد يؤدي إلى إبرام صفقات مؤقتة بغية إجراء تعديل وزاري في حكومة الوحدة الوطنية الحالية أو تقاسم السلطة بين القادة الرئيسيين.

33عربي BBC NEWS ، " التطورات في ليبيا:ما سيناريوهات المرحلة المقبلة؟"

www.bbc.com/arabic/middleeast-59772105(24/12/2021)

المطلب الثاني : ملامح المشهد الليبي بعد فشل انتخابات ديسمبر 2021

اعتبرت أماندا كادليك، العضو السابقة في مجموعة الخبراء التابعة للأمم المتحدة،في تعليقها على تأجيل انتخابات 2022 أن الأمر يعد انتكاسة تعيد إغراق ليبيا التي عانت حربين أهليتين منذ عام 2011، في المجهول.وبيّنت أنه ومن دون "مسار مستقبلي" هناك خطر اندلاع "صراعات محلية قد تنتشر إلى أجزاء أخرى من البلاد".

من جانبه، قال الناطق باسم الحكومة الفرنسية غابريال أتال إن فرنسا ما زالت "متمسكة بحسن سير العملية الانتخابية حتى نهايتها".أما رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي، فقد أعرب عن أمله أن يتم استئناف عملية التشاور السياسي بين ما أطلق عليها مراكز القوى المختلفة في ليبيا وتحديد موعد جديد للانتخابات، حسبما أفادت وكالة نوفا الإيطالية للأنباء.وقالدراغي إنه بعد تأجيل الانتخابات الليبية التي كان من المقرر أن تنعقد بعد يومين "علينا أن نأمل أن تستأنف عملية التشاور السياسي الليبي والحوار بين مختلف مراكز القوى وتحديد موعد جديد للانتخابات".

وبيّن المسؤول الإيطالي أن إيطاليا وأوروبا فعلتا كل شيء لمرافقة هذه العملية نحو الديمقراطية في ليبيا وستواصلان فعل كل شيء"، مؤكدا أن الإخفاق في إجراء الانتخابات يعود إلى تعقيدات مؤسسية ليبية، من بينها المادة 12 التي وصفها العديد من المرشحين بـ"المثيرة للجدل".

وفي سياق ردود الفعل الغربية يبدو الموقف الألماني أكثر حذرا، حيث أعربت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك عن شعورها بالقلق حيال تأجيل الانتخابات الرئاسية في ليبيا.وفي أعقاب لقاء مع وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن في برلين، قالت السياسية المنتمية إلى حزب الخضر، إن التأجيل كان يلوح في الأفق خلال الأسابيع الماضية، "لكن ذلك لا يقلل منه كباعث على القلق".

ورأت بيربوك أنه يبدو أن هناك بعض الأمور القانونية التي لا يزال يتعين توضيحها، مشيرة إلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد هذا التوضيح سريعا وحتى يمكن إجراء الانتخابات، "لأن هذا أمر شديد الأهمية ليس للمجتمع الدولي وحسب بل على وجه الخصوص لليبيين".من جانبه، أعرب أسيلبورن عن تأييده لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى "المساعدة في أن نصل إلى حل ديمقراطي".

ومن ناحيته، قال المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا وسفير بلاده في طرابلس ريتشارد نورلاند إنه يتعيّن على القادة الليبيين التعجيل بمعالجة جميع العقبات القانونية والسياسية تمهيدا لإجراء الانتخابات، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على

قوائم المرشحين للانتخابات الرئاسية.كما حث السفير الأميركي على تهدئة الوضع الأمني المتوتر في البلاد، قائلا إن الوقت ليس مناسبا لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب، أو عمليات انتشار مسلّح تنطوي على خطر التصعيد وعواقب غير مقصودة تضر بأمن الليبيين وسلامتهم، على حد تعبيره.[34]

يذهب التشرولفرام Wolfram Lacher مؤلف كتاب تشظي ليبيا s'Libya Fragmentation إلى أن أزمة ليبيا تمثل نموذجا حادا جدا في التشظي من جهة أن القوى السياسية والعسكرية أخفقت حتى في السيطرة على المناطق والمدن، وأن الإنقسامات تتكرر وتتجدد حتى في داخل المنطقة والمدينة والمجموعة الواحدة الأمر الذي يفقد الفواعل السياسية والعسكرية القدرة على التحكم في الأزمة ، وهو خلاف للوضع في أزمات مشابهة في أفغانستان والصومال.[35]

وهذا كله له علامات غير مبشرة لما يقع وسيقع في ليبيا مستقبلا بحكم عدة ظروف ، أهمها غياب التوافق السياسي والمجتمعي وعدم تنازل كل طرف خدمة للحوار والإستقرار ، وعين الجميع على الفوز بالإنتخابات الرئاسية والتشريعية المؤجلة أصلا . لذا يصعبُ التكهن بملامح المرحلة المقبلة والتي يحكمها التفاهم الداخلي والتوازنات الدولية والتي تلقي بظلالها على الأزمة الليبية بحدة بحكم كثرة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة .

وقد تكون للحرب الروسية الأوكرانية الواقعة هذه السنة وما ستفرزه من نتائج الأثر الكبير على ليبيا والصراع الداخلي فيها ، وهذا لفاعلية الطرف الروسي ودخوله الأراضي الأوكرانية من جهة ، ولمحاولة الطرفين الأوربي والأمريكي تطويع موسكو في كل المسائل الدولية من جهة أخرى .

---

[34] الجزيرة نت ،" تأجيل انتخابات ليبيا و الدبيبة يعود لممارسة مهامه رئيسا للحكومة،"
www.aljazeera.net/new(23/12/2021)

[35] Wolfram, Lacher Libya's Fragmentation : **Structure and Process of Violent** Conflict ebook p 5

الخاتمة

الخـاتمـــة

من خلال ما سبق ، خلصت الدراسة إلى أن حجم التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية قد يكون الأكثر بين حالات الدول العربية الأخرى والتي عرفت انتفاضات على حكامها بدءا من تونس 2010 إلى اليوم ، وهذا راجع لغزارة الموارد النفطية فيه ولهشاشة مؤسساته الرسمية التي أنشأت بعد 2011 ولأنها في عهد معمر القذافي لم تكون موجودة أصلا.

وأن كثرة الجماعات المسلحة وتوفر السلاح بدرجة مخيفة تجعل من مهمة السياسيين صعبة في تحقيق التوافق والحوار الدائم لتأثير قادة الميليشيات والجيوش غير النظامية وتأثيرهم بالقوة على مخرجات أي حوار أو إتفاق سياسي. إضافة إلى أن تسرب اليأس من التغيير لكثير من مكونات الشعب الليبي والذي يعتبر أن عشر سنوات ذهبت دون الخروج من الأزمة، وتحقيق الأمن والإستقرار، ومقارنة الوضع بما كان عليه قبل 2011، دون الأخذ بالحسبان ضريبة الإنتقال من اللادولة إلى دولة الحقوق والحريات التي قد تستغرق ربما قرنا كما حدث في بعض الدول الأوربية .

ومنه يمكن اعتبار الدولة الليبية ملعبا يتبارى فيه الخصوم الدوليون ، فيتصالحون تارة ويقتتلون بالوكالة تارات أخرى ، فهي أرض صراع إقليمية ودولية بين أطراف عدة بعضها تقليدي كالمعسكرين الشرقي والغربي ، وآخرون جدد كتركيا والإمارات ومصر ، غير أن دولا أخرى تريد حلاً بين الإخوة الليبيون حماية لأراضيهم ودولتهم كالجزائر وتونس ..

ودون مواربة ، نستطيع القول أن نظرية الحاجة تنطبق على تهافت الدول المختلفة على الدخول كأطراف في الصراع الليبي . وذلك لغزارة الموارد النفطية فيها وطول الحدود البرية والبحرية فيها ، ممًا يجعلها أرضا خصبة للإستثمارات الكبرى والمشاريع العملاقة .

وإن كان من الصعوبة بمكان ، لكن بالإمكان أن يتوافق الليبيون حول قانون واضح وجيد تسير به العملية الإنتخابية المؤجلة منذ ديسمبر 2021 ، فينتخبون رئيسا واحدا لبلادهم وبرلمانا موحدا لهم ، مع التخلي عن التحاور بلغة السلاح السائدة منذ سنوات وإلى اليوم .

وتبقى الحالة الليبية ليست نشازا في تدخل الأطراف الخارجية في شؤون الدول العربية كافة ، لأننا لا ننتج ولا نصنع غذاءنا ودواءنا وسلاحنا.

قائمة المراجع

أ-المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. .صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث القانوني**(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2003)
2. السنوسي بسيكري، **أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية المسارات ، العثرات ، المآلات**(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، مارس 2022)

ثانيا : الدوريات

3. أحمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود أدبيش ،" إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية" ، **مدارات سياسية**(ديسمبر 2017)
4. أحمد سعيد نوفل،"الأزمة الليبية إلى أين ؟" **مجلة دراسات الشرق الأوسط**،ع13(آذار مارس 2017)
5. محمد السبيطلي،"الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية** ،ع 25 (يوليو/ جويلية 2017)

ثالثا : الرسائل والمذكرات

6. بقاص خالد ، **الصراع الدولي على النفط في أفريقيا بعد الحرب الباردة ، السودان – دراسة حالة** ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية (الجزائر : معهد العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3)

رابعا : الوثائق الإلكترونية

7. ويكيبيديا ،" ليبيا "**www.ar.wikipedia.org/wiki/**(2022/5/2)
8. الحسين الشيخ العلوي،"الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي"،

www.studies.aljazeera.net/ar/article/4872(2020/12/21)

9. عربي BBC NEWS ،"الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟"،

www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475(2020/7/31)

10. حمدي عبد الرحمن ، "التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية" ،

www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746(2011/4/22)

11. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ،"مؤتمر برلين حول ليبيا "،
www.unsmil.unmissions.or (2020/1/19)

12. عربيBBC NEWS ،" التطورات في ليبيا:ما سيناريوهات المرحلة المقبلة؟،"
www.bbc.com/arabic/middleeast-59772105(24/12/2021)

13. الجزيرة نت ،" تأجيل انتخابات ليبيا و الدبيبة يعود لممارسة مهامه رئيسا للحكومة، "
www.www.aljazeera.net/new(23/12/2021)

14. موقع الجزيرة ، "أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات"،
www.aljazeera.net/encyclopedia/events/(2015/7/12)

15. محمد عاشور مهدي،" قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"،
https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

ب- المراجع باللغة الأجنبية

أولا : الكتب

16. Wolfram, Lacher "**Libya's Fragmentation : Structure and Process of Violent**",Conflict ebook

قائمـــة

المحتويـــات

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة 04

الإطار المنهجي والمفهومي و النظري

أولا: الإطار المنهجي..... **06**

ثانيا: الإطار المفهومي..... **08**

ثالثا: الإطار النظري..... **10**

الفصل الأول: التحولات السياسية في ليبيا، بين ارث الماضي و تحديات ما بعد الانتقال الديمقراطي سنة 2011

تمهيد..... **13**

المبحث الأول: الأوضاع السياسية في ليبيا خلال فترة 1969-2011..... **14**

المطلب الأول: الأزمة الليبية، النشأة و التطور..... **14**

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في ليبيا خلال حكم معمر القذافي..... **16**

المطلب الثالث: الأوضاع الحقوقية خلال حكم العقيد معمر القذافي..... **19**

المبحث الثاني: أبرز ملامح المشهد الليبي بعد سقوط نظام القذافي..... **24**

المطلب الأول: المشهد السياسي و الاقتصادي..... **24**

المطلب الثاني: المشهد الأمني..... **27**

الفصل الثاني: ليبيا بين تحديات الوضع الداخلي و رهانات الأطراف الإقليمية و الدولية

تمهيد..... **30**

المبحث الأول: أهم الأطراف الإقليمية المؤثرة في الصراع الليبي..... **31**

المطلب الأول: مواقف الدول العربية و جامعة الدول العربية..... **31**

المطلب الثاني: مواقف الدول الإفريقية و الاتحاد الإفريقي..... **36**

قائمة المحتويات

المبحث الثاني:أهم الأطراف الإقليمية المؤثرة في الصراع الليبي.....**39**

المطلب الأول: مواقف الدول الأوروبية.....**39**

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي.....**43**

المطلب الثالث: مواقف تركيا و روسيا و الصين.....**45**

الفصل الثالث: أبرز التسويات السياسية و فرص التوافق

تمهيد.....**52**

المبحث الأول: فرص التسويات السياسية في لقائي الصخيرات و برلين.....**53**

المطلب الأول: اتفاق الصخيرات 2015 و أبرز بنوده.....**53**

المطلب الثاني: مؤتمر برلين 2020 و أهم مخرجاته.....**56**

المبحث الثاني: الانتخابات الليبية 2020 و فرص الاستقرار.....**60**

المطلب الأول: العقبات الكبرى أمام الانتخابات العامة الليبية.....**60**

المطلب الثاني: ملامح المرحلة القادمة في ليبيا و سيناريوهاتها المحتملة.....**63**

الخاتمة.....**66**

قائمة المراجع.....**67**

ملخص:

يتفق أغلب الباحثين والأكاديميين المتتبعين للوضع الصعب في ليبيا بخطورته إلى حد اللحظة ، وهذا التخوف ناتج عن عدة عوامل جعلت من الحالة الليبية فريدة ، أهمها التنوع القبلي والعرقي منذ القدم وشساعة مساحة ليبيا مما جعلها ممرًا للهجرة غير الشرعية نحو أوربا، يضاف إلى هذا الحجم الهائل للتدخلات الإقليمية والدولية والتي أثبتنا كثرتها وتأثيرها في مذكرتنا هذه . لذا فإن مستقبل ليبيا يبقى غامضا إذا لم يتنازل الليبيون لبعضهم البعض ، ويحاولوا إبعاد كل الأطراف التي تريد زعزع ةالاستقرار في هذا البلد الذي عاش عقدا من الاقتتال ، رغم الكم الهائل من الثروات الطبيعية وطول الساحل الليبي والذي يؤهلها لأن تكون دولة رائدة في الشمال الإفريقي .

Abstract:

Most researchers and academics who follow the difficult situation in Libya agree that it is very dangerous , and it is caused by several factors that made the Libyan in special situation, the variety tribal and ethnic diversity since many decades and the vastness of the area of Libya, which made it a corridor for illegal immigration towards Europe, in addition interventions. Regional and international, which we have demonstrated its abundance and influence in this memorandum. Therefore, the future of Libya remains ambiguous if the Libyans do not concede to each other, and try to dimensions all sides that want to destabilize this country, which lived a decade of fighting, despite the huge amount of natural resources and the length of the Libyan coast, which qualifies it to be a leading country in North Africa.